مشكلة ديون مصر الخارجية في ضوء استراتيجيتها للتنمية

دكتور محمد حامد الزشاري
كلية التجارة - جامعة المنصورة

افتراضية البحث :

ينبنى هذا البحث على افتراض أن مشكلة الديون الخارجية لمصر هى انعكاس ونتيجة حتمية لاستراتيجية التصنيع القائمة على سياسة الاحلال محل الواردات التى تبنتها مصر ، خاصة منذ منتصف الخمسينات من القرن الحالى .

فباستعراض تطور الصناعة فى مصر ، وبالرجوع الى أهم الدراسات حول هذا الموضوع نجد أن الصناعة فى مصر قد قامت منذ بداية القرن التاسع عشر على أساس سياسة الاحلال محل الواردات ، وهو مايعنى القيام محليا بانتاج ماكان يتم استيراده من قبل ، أو ماكان يتوقع القيام باستيراده اذا لم يتم انتاجه محليا ، ولم يكن اتباع هذه السياسة فى مجال التصنيع فى ذلك الوقت نتيجة اختيار واع أو اضطرار ، بل جاء اتباعها كرد فعل للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة فى مصر فى تلك الآونة ، والتى تبلورت فى السيطرة الأجنبية على المقومات الاقتصادية للبلاد . ولقد اندفعت مصر بعد ذلك نحو تبنى المزيد من سياسة الاحلال محل الواردات كضرورة اقتصادية أملتها الاضطرابات والأزمات التى شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما حدث خلال الكساد العالمى الكبير فى سنة ١٩٣٠ ، وخلال الحرب العالمية الثانية . فلقد لعب هذا العامل دورا هاما فيما أقيم من صناعات قبل سنة ١٩٥٢ ، ولقد اتسع نطاق تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات ، وتحولت هذه السياسة الى استراتيجية واضحة المعالم منذ منتصف الخمسينات من القرن الحالى ، عندما تركز الاهتمام على تنمية قطاع الصناعة للاسراع بتنمية الاقتصاد القومى ، واستخدم فى سبيل ذلك أسلوب التخطيط الاقتصادى .

وعلى الرغم من أن استراتيجية الاحلال محل الواردات التى تبنتها مصر ، سواء أكان ذلك نتيجة اختيار واع أواضطرارقد ساهمت فىتنمية وتطويرالصناعة الى حد ما ،الا

أن سلبياتها فى مجال التطبيق العملى قد تفاقمت فى السنوات الاخيرة ، خاصة منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى وتخفيف القيود على التجارة الخارجية والصرف الأجنبى ، وانعكس أثر ذلك فى نهاية الأمر فى شكل ازدياد العجز فى الميزان التجارى لمصر ، وتزايد ضغط العجز فى ميزان المدفوعات ، وازدياد ديون مصر الخارجية ، مما يقتضى ضرورة اعادة النظر فى استراتيجية الاحلال محل الواردات ، واظهار مدى ملاءمتها لواقع الاقتصاد المصرى والتطورات التى حدثت فيه والأهداف المراد تحقيقها ، مع ضرورة البحث عن استراتيجية بديلة تعمل على دفع التنمية الصناعية فى مصر ، ومن ثم تسهم فى علاج مشاكلها الاقتصادية أو التخفيف من حدتها ، والتى من أبرزها مشكلة تزايد العجز فى ميزان مدفوعاتها ومشكلة تفاقم ديونها الخارجية .

محتويات البحث :

يحتوى هذا البحث بالاضافة الى المقدمة التمهيدية ، على فصلين : الفصل الأول ، ويتناول الهيكل الانتاجى للاقتصاد المصرى والتغيرات التى طرأت عليه .
ويشتمل على خمسة مباحث تم فيها تناول التغيرات التى حدثت فى كل من القطاع الزراعى والصناعى ، وفى الصادرات والواردات السلعية المصرية ، بالاضافة الى التغيرات التى حدثت فى مستوى الأسعار والعوامل التى تسببت فى ذلك .

وانتهى هذا الفصل بتقييم لاستراتيجية الاحلال محل الواردات التى تم تطبيقها فى مصر منذ منتصف الخمسينات لاظهار ايجابياتها وسلبياتها .

الفصل الثانى ، وقد تم فيه تناول مستقبل الديون الخارجية لمصر فى ظل استراتيجية بديلة للتنمية . واشتمل هذا الفصل على مبحثين ، تم فى المبحث الأول استعراض استراتيجية التصنيع من أجل التصدير ، وأبرز اهميتها ، والعقبات التى تواجه اقامة صناعات للتصدير فى مصر . كما تضمن المبحث الثانى دراسة نظرية لاستراتيجية التصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية ، والصعوبات التى تعترض تطبيقها عمليا .

وانتهى البحث بالخلاصة والنتائج .

تمهيـــــد :

من المعلوم ان مشكلة الديون الخارجية التى تعانى منها مصر منذ سنوات ترجع من ناحية الى العديد من الظروف والعوامل الداخلية (مثل انخفاض معدل الادخار ، سوء الادارة الاقتصادية ، عدم وجود سياسة واضحة وسليمة للاقتراض الخارجى، سوء استخدام القروض الخارجية وسوء ادارة الدين الخارجى) ، كما تعود أيضا من ناحية أخرى الى بعض العوامل الخارجية (مثل ارتفاع سعر صرف الدولار ، انخفاض معونات البلدان الصناعية المتقدمة ، زيادة الاعتماد على التمويل الخارجى ، وارتفاع تصيب القروض ذات الفوائد المتغيرة منه) • ومع أن معظم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع قد تركزت فى ابراز دور العوامل الخارجية فى تعميق هذه الظاهرة وتفاقمها ، وتوضيح المخاطر المترتبة عليها ، وبيان الحلول والآراء المقترحة لعلاجها أو التخفيف من حدتها ، الا أن الابحاث التى تناولت دور العوامل الداخلية فى احداث مشكلة ديون مصر الخارجية كانت قليلة ولم تحظ بنفس القدر من الاهتمام والبحث • ولعل من أكثر العوامل الداخلية التى لم تنل نصيبها من الاهتمام ولاتزال فى حاجة الى المزيد من البحث والدراسة هو الدور الذى لعبته استراتيجية وسياسات التنمية فى خلق ظاهرة مديونية مصر الخارجية وتفاقمها •

وتبرز أهمية هذا الموضوع (استراتيجية التنمية وعلاقتها بديون مصر الخارجية) عند دراسة ومتابعة التجارب التنموية فى بلاد العالم الثالث ، ومنها مصر ، اذ تظهر أن مشكلة الديون الخارجية فى الأجل الطويل ترتبط بمسار وديناميكية عملية التنمية الاقتصادية • ويرجع ذلك الى أن تركيب الاقتصاد القومى ودرجة نموه ، ومايعكسه هذا النمو من تغيرات هيكلية ، انما يظهر بشكل واضح فى هيكل ميزان المدفوعات عبر المراحل المختلفة للنمو • فالبنود المختلفة لميزان المدفوعات ومدى أهميتها النسبية ، وعلاقتها ببعضها البعض تتغير

تبعا للتغير الحادث فى الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى ، وتتأثر تأثر بليغا بدرجة النمو الاقتصادى • من هنا تنشأ العلاقة بين التنمية وماتحدثه من تأثير فى درجة نمو الاقتصاد القومى (من خلال التأثير فى معدل الاستثمار، ومعدل نمو الدخل القومى ، ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات ، ومعدل الادخار المحلى) وبين المديونية أو الدائنية الخارجية •

فى ضوء ذلك فاننا لانبالغ فى القول اذا ذكرنا أن مشكلة الديون الخارجية التى تواجهها مصر منذ سنوات تجد جذورها فى استراتيجية التنمية ، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتفرعة عنها ، التى سار عليها الاقتصاد المصرى منذ منتصف الخمسينات ، مع أن العوامل الخارجية التى يحتويها الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية قد زاولت تأثيرا سيئا فى زيادة حدة هذه المشكلة • من ذلك يتضح أن مصر تتحمل قدرا كبيرا من المسئولية فى مشكلة تفاقم ديونها الخارجية •

مضمون استراتيجية التنمية :

ونسارع الى التنبيه باننا نقصد هنا باستراتيجية التنمية وجود هدف قومى عام ، يعتبر جوهر عملية التنمية ، يسعى المجتمع الى تحقيقه فى ظل رؤية واضحة للمسار الذى يسلكه الجهاز الاقتصادى للوصول اليه فى الاجل الطويل • وغالبا مايتمثل هذا الهدف القومى الذى تتضمنه الاستراتيجية ، وتعبء موارد الاقتصاد القومى من أجل الوصول اليه ، فى اقامة وبناء اقتصاد قوى متطور ومستقل ، يدعم الاستقلال الاقتصادى والسياسى للدولة - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - ويحافظ عليه دائما ويخدم مصالح معظم الطبقات والفئات فى المجتمع • معنى ذلك بعبارة أخرى ، ان وضع أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد أن يراعى عاملين أساسين : الاول ، هو تحديد المبادىء التى يتعين أن

ينمو الاقتصاد القومى فى ظلها ، وتحدد على أساسها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع فى المدى الطويل • أى تحديد الفلسفة الاجتماعية التى يختارها المجتمع لكى تكون اطارا واضحا يتحرك فيه نموها الاقتصادى •

أما العامل الثانى : فيتطلب وجود رؤية بعيدة المدى عن تلك القطاعات التى يجب أن تنمو على نحو معين ، والتى تتميز بأن لها ثقلا نسبيا كبيرا فى عملية التنمية • يضاف الى ذلك انه عند وضع وتحديد الاستراتيجية فلا بد من صياغتها بشكل كمى محدد فى ضوء الموارد المتاحة والممكنة للدولة • أى لابد من مراعاة الخصائص الأساسية والظروف السائدة فى الاقتصاد القومى ، والمشاكل الملحة التى تواجهه (١) .

تطور مفهوم التنمية :

تزايد الاهتمام بقضايا التنمية فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، والبحث عن الاستراتيجية المثلى للاسراع بالنمو• ولقد سيطرت على مصر فكرة تحقيق تنمية سريعة لرفع مستوى المعيشة لغالبية أبناء شعبها ، بعد أن استعادت استقلالها السياسى كاملا فى منتصف الخمسينات • واعتمدت فى تحقيق هذا الهدف على تطبيق نموذج للتنمية منبثقا من نماذج النمو التى صاغها الفكر الاقتصادى فى الدول المتقدمة اقتصاديا ، والتى بنيت على أساسها خطط التنمية التى طبقت فى معظم دول العالم الثالث فى الخمسينات والستينات من هذا القرن • فقد كانت هذه النماذج تنظر الى عملية التنمية على انها مجرد زيادة سريعة ومستمرة فى تراكم رأس المال ، أو بمعنى آخر انها دالة فى معدل تراكم رأس المال ، واهملت محددات النمو الاقتصادى الاخرى ، كالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية الديموجرافية والنفسية (٢) .

ومن هنا ركزت خطط التنمية التى تم تنفيذها فى البلدان النامية على زيادة معدل الاستثمار دون ان تعطى للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والتنظيمية والسياسية أهمية محسوسة • وهكذا جاء مفهوم التنمية فى كثير من دول العالم الثالث قاصرا ، لانه كان مرادفا لعملية التوسع فى الاستثمارات •

ولقد تغير هذا المفهوم الضيق للتنمية منذ أواخر الستينات بعد أن أظهرت النتائج الفعلية للتجارب التنموية فى البلاد النامية فشل استراتيجيات التنمية التى اعتمدت على بعض النماذج الرياضية ، وهى أساليب محايدة تقصر اهتمامها على بعض العلاقات الفنية والتكنيكية القائمة بين بعض المتغيرات الاقتصادية بهدف الوصول الى رسم صورة تنبؤية لمسار تطور بعض الكميات الاقتصادية ، مثل زيادة الدخل القومى ومعدل نمو التوظف ، وتهمل تماما الجوانب الاجتماعية والسياسية لعملية التنمية • واتسع نطاق مفهوم التنمية بحيث أصبح يشمل العدالة فى توزيع الدخل القومى ، أو بمعنى أخر أصبح ينظر الى التنمية على أساس انها يجب أن تتضمن عملية التغير أو التحول الاجتماعى والاقتصادى بهدف تحسين ظروف المعيشة للافراد ، بحيث لم يعد فى الامكان التحدث عن وجود تنمية دون الاشارة الى نوعية النمو نفسه quality of Growth والى التغير الاجتماعى (٣) • وصارت عملية التنمية تتمثل فى احداث دفعة استثمارية قوية ، بواسطة قطاع انتاجى رائد يكون له وزن نسبى كبير فى مجال النمو الطويل المدى ،بحيث يكون قادرا على احداث موجات متتالية ومتكررة فى عمليات الانتاج من خلال علاقات التشابك التى تربطه بالقطاعات الانتاجية الأخرى ، مما يؤدى الى ارتفاع مستوى الدخل القومى، وأيضا الفردى ، ومن ثم زيادة معدلات الادخار ، وبما يؤدى كذلك فى نهاية الأمر الى وضع الاقتصاد القومى على عتبات النمو الذاتى • ولايخفى ان هذه النماذج التنموية كانت صدى لنظريات التنمية التى سادت فى الخمسينات والستينات ، والتى عرفت بنظريات

الدفعة القويـة ٠

استراتيجية التنمية فى مصر :

فى ظل هذا التطور فى مفهوم التنمية ، وفى اطار هذه النظريات والممارسات التنموية فى البلدان النامية ، رأت مصر أن تكون الصناعة هى المحرك الرئيسى لدفع التنمية واحداث التطوير الاقتصادى والاجتماعى المنشود ، أو بمعنى آخر أن يكون القطاع الصناعى هو القطاع القائد الذى تتم بواسطته الدفعة القوية للاستثمار باعتباره القطاع الأقدر على توسيع قاعدة الانتاج وتنميته بشكل سريع ، وزيادة الكفاءة الانتاجية ، فضلا عن تنويع القاعدة الانتاجية وكذلك الصادرات ٠

وهكذا اعتبرت مصر أن التصنيع هو المخرج والسبيل الملائم لتحقيق التنمية السريعة لاقتصادها وطريقها للخلاص من التخلف الذى عاشته ، خاصة وان الزراعة قد عجزت عن القيام بدور المحرك للنمو الاقتصادى ، لمحدودية الموارد الزراعية فى مصر ، ولضآلة امكانية التوسع الزراعى المستقبلى فيها ، فى الوقت الذى يتزايد فيه سكانها بمعدلات مرتفعة ، ومن ثم صار القطاع الزراعى غير قادر على توفير الموارد اللازمة ليس فقط لمواجهة الزيادة السكانية ، ولكن لمقابلة التوسع فى النشاط الاقتصادى خارج الزراعة (٤) ٠ وقد عمق هذا المفهوم تجارب التصنيع فى الدول الصناعية المتقدمة على وجه العموم ، وفى الدول النامية على وجه الخصوص ٠ فقد أكدت هذه التجارب وجود علاقة قوية بين معدلات التنمية الصناعية ، وخاصة فى الصناعة التحويلية ، من ناحية ومعدلات نمو الناتج المحلى من ناحية أخرى ٠ اذ بلغ معامل الارتباط بين متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نمو الصناعة التحويلية فى الدول النامية ٠,٧٦ (٥) ، وبذلك تزايد الاعتقاد بأن هناك ارتباط مباشر ووثيق بين مستوى دخل الفرد وبالتالى مستوى

معيشته، وبين مستوى التصنيع ، كما أظهرت الدراسات التى تمت على أساس نموذج هارود- دومار للنمو أن التحولات المرحلية فى الهيكل الصناعى تؤدى الى زيادة معدل النمـــــو الاقتصادى كلما انتقلت الصناعة من مرحلة الى أخرى (٦) .

ونظرا لان التجارب العملية قد أوضحت أن التصنيع ليس مستهدف لذاته ، كما أنه ليس مجرد وسيلة لانتاج مجموعة من سلع مادية مختلفة ، ولايتم فى فراغ اجتماعى ، ولكنه عنصر فى استراتيجية شاملة للانماء ، تهدف الى خلق مناخ اجتماعى واقتصادى ، يقود عمليـــــة التنمية الى المسارات المرغوبة ، لتحقيق آمال الشعوب فى توفير حياة أفضل يسودهـــا العدل الاجتماعى ، لذلك أولت الحكومات المتتالية فى مصر منذ عام ١٩٥٢ اهتمامهـــا بالنواحى الاجتماعية ، وعملت على تحسين ظروف الحياة للقاعدة العريضة من أبناء المجتمع برفع مستوى الاستهلاك القومى فى أقصر فترة ممكنة بدعوى تعويض الحرمان الذى عانتـــه جماهير الشعب فى الماضى . وفى ظل هذه الظروف لم تول مصر اهتماما كبيرا ، فى أولى مراحل التصنيع ، بالصناعة الثقيلة ، التى تهتم بزيادة العرض من السلع الرأسمالية وخلـق الطلب عليها ، خصوصا ان الصناعات الثقيلة بطبيعتها مكثفة لرأس المال ، وهو ماتعانـى من ندرته مصر ، كما ان البدء بالصناعات الثقيلة يزيد من حدة مشكلة الكفاءات والمهارات الفنية والتنظيمية والادارية اللازمة لهذه الصناعات ، والتى تشكو منها أيضا مصر. وجعلـت من الصناعة الخفيفة (الاستهلاكية) ، التى تتم وفقا للطلب على السلع والخدمـــات المختلفة استراتيجيتها للتنمية ، خصوصا وانها تمثل نمط التصنيع الذى ساد فى البـلاد الرأسمالية الغربية فى بداية مراحل تصنيعها (٧) ، ولانها تتناسب مع الظروف والامكانيات الاقتصادية للبلاد حديثة العهد بالتصنيع مثل مصر. حيث انها تحتاج الى مقادير قليلة من رأس المال ، ومستوى متواضع من المهارة والخبرة الفنية ، ولاتستغرق السلع التى تنتـــج فى اطارها الا وقت قصير ، كما انها تتسم بصغر حجم المصنع الامثل وتناسبه مع حجـــم

السوق الصغيرة فى هذه البلاد ، فضلا عما تحدثه من أثر ايجابى على التنمية ، وذلك لاعتبارات الترابط والتشابك والانتشار والوفورات الخارجية (٨) .

لكل الاعتبارات - سالفة الذكر - بدأت مصر برامجها وخططها فى مجال التصنيع بالتركيز على الصناعات الاستهلاكية بل واختارت نمط التصنيع القائم على سياسة الاحلال محل الواردات Import substituation ذات الاولوية المتحيزة تجاه الصناعات الاستهلاكية بأنواعها المختلفة باعتباره أكثر الأنماط ملاءمة لواقع الاقتصاد المصرى والاهداف المراد تحقيقها ، ولما ترمى اليه هذه السياسة من تقليص الاعتماد على الخارج، ومن ثم زيادة الاعتماد على الذات ، فضلا عما تحققه من مزايا تتمثل فى :

- تحقيق وفر صافى فى النقد الاجنبى خلال المراحل الاولى للتنمية ، نتيجة لاحلال السلع الصناعية المنتجة محليا (التى تعتمد على المواد الاولية المحلية) محل السلع المستوردة .
- توسيع نطاق السوق المحلية ، نظرا لان اقامة الصناعات التى تحل محل الواردات تنتج أساسا للسوق المحلية ، ومن ثم فهى فى منأى من خطر المنافسة الخارجية من خلال السياسات التجارية التى تتبع ، مما يساعد على تشجيع رؤس الاموال المحلية فى الدخول فى مجالات الاستثمار الصناعى ، ومن ثم زيادة العمالة ورفع مستوى الدخول فضلا عن تنويع الانتاج الوطنى وزيادة الاهمية النسبية للصناعة فى الانتاج المحلى .

ويمكن القول ان عهد مصر بانتاج بعض السلع التى تحل محل الواردات يرجع الى السنوات الاولى من القرن التاسع عشر (٩) ، وزاد الاهتمام بانتاج السلع التى تحل محل السلع المستورده منذ الثلاثينات ، وبوجه خاص عند انشاء مجموعة شركات بنك مصر الصناعية (١٠) . وكان الانتاج فى ذلك الوقت يتمثل فى السلع الاستهلاكية غير المعمرة Non - durable Consumer Goods ، وفى الخامات ومستلزمات

الانتاج اللازمة لانتاج هذه السلع ، ثم اتسع نطاق سياسة الاحلال محل الواردات بعد تطبيق برنامج التصنيع فى عام ١٩٥٧ والخطة الخمسية الشاملة للتنمية فى النصف الاول من الستينات ، بحيث أصبح الانتاج يشمل أيضا السلع الاستهلاكية المعمرة Consumer,s Durables . والسلع الانتاجية Producer,s durables بالاضافة الى بعض السلع الوسيطة (١١) .

ولما كانت سياسة الاحلال محل الواردات تستهدف قيام الدولة بالانتاج محليا لكل أو بعض السلع التى تستوردها ، أو تتوقع ان تستوردها فى المستقبل لو لم تقم بهذا الانتاج ، وتعتمد قدرتها فى هذا المجال على حجم السوق المحلية التى تستوعب هذا الانتاج الذى يحل محل الواردات (١٢) . فاننا نجد أن نجاح سياسة الاحلال محل الواردات غالبا مايعتمد على توفير حماية جمركية (فى شكل ضرائب) وادارية (فى شكل قيود كمية) للصناعة الناشئة فى السوق المحلية . اذ يصبح الانتاج الصناعى المحلى فى اطار هذه الحماية فى وضع أفضل من السلع المستوردة من حيث السعر مما يضعف أو يستبعد أى منافسة من جانب السلع المستوردة . وبذلك يؤدى توافر الحماية الى تجنيب السلع الوطنية ضغوط قوى السوق العالمية ومن ثم يزداد الطلب على السلع المحلية فترتفع اسعارها وتزيد ربحية الاستثمار فى الصناعات القائمة بانتاجها ، فتزداد الأرباح الصناعية والدخل القومى ، ومن ثم يرتفع معدل الادخار ومعدل الاستثمار (١٣) . ولكن يلاحظ ان المبالغة فى فرض الحماية الجمركية (خلال المراحل الاولى للتصنيع) ودوامها لفترة طويلة من الزمن له مضاره (التى اتضحت من الخبرة العملية من تجارب الدول النامية المختلفة) التى تتمثل فى تقاعس الصناعة المحلية عن زيادة الجودة ورفع الكفاءة الانتاجية ، ومن ثم زيادة تكاليف الانتاج الصناعى المحلى مع رداءته ، وتشجيع الانتاج المحلى غير الكفؤ (١٤) .

الفصل الأول

الهيكل الانتاجى للاقتصاد المصرى والتغيرات التى طرأت عليه

لقد ترتب على تطبيق استراتيجية التصنيع القائمة على الاحلال محل الواردات العديد من النتائج والآثار التى انعكست على هيكل الجهاز الانتاجى فى مصر ، وأدت الى حدوث تغيرات كبيرة فيه ، وهذا مانتبينه من التحليل الآتى : -

فقد اتسم الاقتصاد المصرى فى العصر الحديث باختلال كبير فى التوازن بين الموارد المادية والموارد البشرية ، ناتج عن طبيعة البنيان الاقتصادى الجامد ، الذى يرتكزمعظمه ولفترة طويلة ، على قطاع واحد هو قطاع الزراعة . كما تضاعف عدد السكان فى سنة١٩٤٧ ، مقارنا بما كان عليه فى بداية القرن العشرين ، ولم تحقق المساحة المنزرعة سوى زيادة قدرها ١٦٪ خلال نفس الفترة(١٥) .

وكان القطاع الزراعى يساهم بحوالى نصف الدخل القومى (٤٩٪) ويستوعب مايقرب من ٧٠٪ من القوة العاملة ، وذلك فى عام ١٩٣٧ ، فى حين كانت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة لاتكاد تذكر ، حيث كانت الصناعة تساهم فى العام المذكور (عام ١٩٣٧) بنحو ٨٪ من الناتج القومى و ٩٪ من حجم العمالة ، ولم يتجاوز نصيبها ١٠٪ من اجمالى الناتج القومى حتى عام ١٩٥٢ (١٦) . ونظرا لان القطاع الزراعى كان القطاع الرئيسى فى الاقتصاد القومى فى ذلك الوقت ، لذلك كان ينتظر أن يوفر المواد الغذائية الضرورية لاحتياجات السكان ، والتى تكفى كذلك الزيادة السكانية ومايستتبعها من زيادة فى القوة العاملة ، فضلا عن توفير الموارد اللازمة للتوسع فى الانشطة الانتاجية خارج الزراعة ، وبوجه خاص فى قطاع الصناعة ، الا أن القطاع الزراعى عجز عن القيام بهذا الدور . فخلال

الفترة من ١٩٣٥/١٩٣٩ حتى سنة ١٩٦٠ زاد الانتاج الزراعى بمعدل نمو سنوى قدره ٢ر١٪ بينما زاد السكان خلال نفس الفترة بمعدل زيادة سنوى قدره ٢٪. وفى حين حقق الانتاج الغذائى زيادة قدرها ٤٧٪ خلال الفترة (١٩٣٠ ـ ١٩٦٠) زاد السكان بحوالى ٦٢٪ ، كما أن المساحة المحصولية لم تزد الا بنسبة ضئيلة تبلغ حوالى٦ر٢٢٪ فى عام ١٩٨٢ بالنسبة لعام ١٩٣٧ ، نتيجة لتحويل أراضى الحياض الى رى مستديم، بينما زاد السكان بنسبة ٦ر٨٠ ١٪ خلال نفس الفترة . وقد كان من نتيجة ذلك انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة من ٣٣ر٠ فدان عام ١٩٣٧ الى ١٢ر٠ فدان عام ١٩٨٦ ، ومن المساحة المحصولية من ٣١ر٠ فدان عام ١٩٦٠ الى حوالى ٢٤ر٠فدان عام ١٩٨٦ (١٧) ، رغم الجهود المبذولة فى استصلاح الأراضى . اذ أن الزيادة فى المساحة المستصلحة تتحقق بمعدلات بطيئة،نظرا لوجود بعض المعوقات الفنية والادارية والتمويلية ، ولاتتمشى مع الزيادة فى السكان . وهكذا عجزت الزراعة عن مواجهة الطلب الكلى على المنتجات الزراعية بوجه عام ، والمواد الغذائية على وجه الخصوص ، وتخلفت عن القيام بدور محرك النمو فى الاقتصاد المصرى (١٨) .

" المبحث الأول "

التغيرات فى القطـــاع الصناعـــــى

فى ظل ظروف الاقتصاد المصرى ـ سالفة الذكر ـ لم يكن هناك من سبيل لتنويع الانشطة الانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، لتخفيف أثر الاعتماد على القطاع الواحـــد ، ولتقليل عب ء اختلال التوازن بين الموارد المادية والموارد البشرية ، ومن ثم الحد مـن عدم التناسب بين الزيادة فى الاستهلاك (نتيجة للزيادة السكانية المستمرة ، خاصة فى ظل محدودية الأرض وموارد المياه) والزيادة فى الانتاج، سوى اللجوء الى التصنيع، وزيادة النمو الصناعى • وهكذا وضعت مصر منذ منتصف الخمسينات استراتيجية للتنمية تستهدف ليس فقط توسيع نطاق قطاع الصناعة ، بل ودفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة ، وذلك باقامة قاعدة صناعية تضمن انطلاق القطاع الصناعى وزيادة اهميته النسبية فى الاقتصاد القومى ، بالمقارنة بالقطاعات الاخرى واهمها الزراعة من ناحية ، وبتطوير التكنولوجيـــا المستخدمة فى مختلف جوانب النشاط الاقتصادى وبتطويع التكنولوجيا المستوردة من ناحية أخرى • ولقد ترتب على ذلك حدوث تحول كبير ـ منذ عام ١٩٥٧ ـ نحو الاهتمـــام بالصناعة • فقد أخذ الاستثمار فى قطاع الصناعة يزداد من فترة لأخرى منذ ذلك التاريخ، كما زادت مساهمة الصناعة فى تشغيل العمالة ، وفى القيمة المضافة • اذ تشير الاحصاءات الى أنه بينما زادت قيمة الاستثمارات فى قطاع الصناعة من ٩ر٤٠٣ مليون جنيه فـــى السنوات ٦٠/٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥ الى ٥ر٧٧٧٣ مليون جنيه فى السنوات ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ، أى بزيادة قدرها حوالى ١٠٨٪ ، فقد اختلفت نسبة الاستثمار فى قطاع الصناعة الى الاستثمارات الكلية فى الاقتصاد القومى من فترة لأخرى خلال هذه السنوات فبينما نجد أن هذه النسبة قد بلغت ٧ر٢٦٪ خلال الفترة (٦٠/٦١ـ ٦٤/١٩٦٥) ،

وهى نسبة لم يحظ بها أى قطاع آخر ، فقد انخفضت الى ٩ر٢٥٪ خلال الفترة (٦٥ / ٦٦ ـ ٦٩ / ١٩٧٠) . غير أن هذه النسبة قد عادت الى الانخفاض اذ بلغت ٢٧٪ خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ٨١/١٩٨٢) واستمر انخفاضها خلال الفترة (٨٢/٨٣ ـ ٨٦ / ١٩٨٧) حيث بلغت ٧ر٢١ ٪ (١٩) .

ولقد نجم عن ذلك أن معامل الاستثمار الى الناتج الحقيقى ، أى نسبة الاستثمار المخصصة للصناعة الى الناتج المتولد من قطاع الصناعة ، قد ارتفع من ٣ر١ ـ ١ خلال الفترة (٥٩ / ٦٠ ـ ٦٤/١٩٦٥) الى ٧ر٧ـ ١ خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٨٠) ، ثم انخفض الى ٥ر٣ ـ ١ خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦) (٢٠) .

أما عن عدد المشتغلين فى قطاع الصناعة ، فنجد أن نسبتهم الى عددهم بمختلف قطاعات الاقتصاد القومى لم تتغير الا فى حدود ضيقة خلال الفترة من عام ٥٩ / ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٧/٨٦ ، حيث كانت فى عام ١٩٦٠/٥٩ ، حوالى ٤ر١٠ ٪ من جملة القوة العاملة ، وبلغت ١١٪ فى المتوسط خلال الفترة ٦٤ / ٦٥ ـ ٦٩ / ١٩٧٠ ، ثم سجلت ٤ر١٢٪ فى المتوسط فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١/٨٠ ، وارتفعت الى ٤ر١٣ ٪ ، ١ر١٤ ٪ فى السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ٨٦/ ١٩٨٧ على الترتيب (٢١) . ويلاحظ أن بطء معدل نمو العمالة فى قطاع الصناعة خلال هذه الفترة يرجع بوجه خاص الى اتجاه الصناعة الحديثة فى مصر الى استخدام الفنون الانتاجية ذات

الكثافة الرأسمالية العالية Capital intensive Techinques

وخصوصا فى الاستثمارات الجديدة التى واكبت سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينات ، ودلالة ذلك اننا نجد أنه بينما كان المعامل الحدى لرأس المال الى العمل على المستوى القومى حوالى ١٦٥٠ جنيه خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، فقد بلغ نحو ١٦٫٥ ألف جنيه خلال الفترة ٨٢/ ١٩٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ (٢٢) ، ولقد ظهر أثر ذلك فى زيادة انتاجية العامل فى هذا القطاع ، حيث ارتفع متوسط انتاجية الجنيه أجر من ٢ جنيه فى عام ١٩٧٣ الى ٢٫٦ جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ (٢٣) . ورغم ذلك تكشف البيانات الاحصائية عن أن معدل الزيادة فى انتاجية العامل المصرى كان يقل عن معدل الزيادة فى أجره ، حيث توضح هذه البيانات انه بينما زاد متوسط الأجر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ بنحو ٤٧ ٪ على مستوى المجموع الكلى لقطاعات الاقتصاد القومى ، أى بمعدل سنوى مركب ١٫٨٪ فقد زادت انتاجية العامل خلال نفس الفترة بنحو ١٦٪ ، أى بمعدل سنوى مركب قدره ٣٫٢ ٪ (٢٤) ، وهذا يعنى ارتفاع ماتتكلفه الوحدة من الناتج من نفقات العمل ، واتجاه هذه التكلفة نحو الارتفاع مع استمرار عدم التناسب بين معدل نمو الأجر ومعدل نمو الانتاجية .

وهكذا يتضح أنه على الرغم مما هو معروف من أن النمو فى معظم دول العالم على اختلاف درجة تطورها الاقتصادى قد تحققت نسبة كبيرة منه عن طريق الارتفاع فى انتاجية العامل ، فان دور هذه الانتاجية ظل محدودا فى تنمية الاقتصاد المصرى بل ان هذا الدور كان بالسالب فى بعض الأنشطة الاقتصادية (٢٥) .

ولقد أدت الزيادة فى حجم القوة العاملة فى الصناعة الى زيادة نسبة الاجور فى قطاع الصناعة الى اجمالى الاجور فى الاقتصاد القومى حيث بلغت ٢٠ ٪ فى عام ٥٩ / ١٩٦٠ ، ٨ر٢٠ ٪ فى عام ٦٤/١٩٦٥ ، ولو أنها اتجهت الى الانخفاض بعد ذلك ، اذ بلغت هذه النسبة ٧ر ١٨٪ فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ ، ٤ر ١٨٪ فى عام ١٩٧٥ و ٩ر١٧ ٪ فى عام ٨١ / ١٩٨٢ ثم ٤ر١٧٪ فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ (٢٦).

وأما بخصوص نصيب قطاع الصناعة فى القيمة المضافة المتولدة على المستوى القومى ، فقد ارتفع من ٩ر١٩٪ عام ٥٩ / ١٩٦٠ الى ٤ر٢١ ٪ فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، واستمر محافظا تقريبا على نصيبه النسبى حتى عام ١٩٧٠ حيث بلغ ٢ر٢١٪ الا انه اتجه نحو الانخفاض بعد ذلك حيث بلغ ٥ر١٧٪ فى عام ١٩٧٥ ووصل الى ٦ر١٣٪ فى عام ٨١/١٩٨٢ ، ولو أنه عاد الى الارتفاع مرة ثانية حيث بلغ ١٧ ٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ (٢٧).

وبالنسبة لهيكل الصناعة فيلاحظ أن الصناعات الاستهلاكية قد انخفض نصيبها النسبى فى اجمالى القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى وذلك من ٧٥٪ خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٩/١٩٧٠ الى ٦٧٪ خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ـ ٨٠/ ١٩٨١ ثم الى ٥٠٪ فى عام ٨١/١٩٨٢ والى ٨ر٤٦٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ .

أما النصيب النسبى للصناعات الوسيطة فقد ارتفع من ٢٠٪ خلال الفترة ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ٦٩/١٩٧٠ الى ٢٦٪ خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ ـ ٨٠/١٩٨١ ثم الى ٣ر٢٩ ٪ فى عام ٨١/١٩٨٢ والى ٢ر٣٦٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ . كذلك

ارتفع النصيب النسبى للصناعات الرأسمالية من ٥٪ خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ ٦٩/١٩٧٠ الى ٦٪ خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ ـ ٨٠/١٩٨١ ثم الى ٤ر١٤ ٪ فى عام ٨١/١٩٨٢ والى ٤ر١٦٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ (٢٨) . ويعكس ذلك تزايد الاهتمام بصناعات السلع الوسيطة والرأسمالية لتحقيق التنويع فى الهيكل الصناعى ، ومن ثم توجيه المزيد من الاستثمارات لتلك الصناعات لاحلال ناتجها محل الواردات ، وبالتالى تقليل نسبة المكون الاجنبى فى اجمالى التكاليف الاستثمارية فى قطاع الصناعة ، ومن ثم الحد من القروض الأجنبية وأعباء خدمتها (٢٩) ، ولقد كانت محصلة ذلك تحقيق زيادة فى معدل نمو الانتاج الصناعى خلال الفترة من عام ٥٥ ـ ١٩٥٩ حتى عام ٨٦/١٩٨٧ ، حيث ارتفع متوسط معدل النمو السنوى للانتاج الصناعى من ٤ر٦٪ فى الفترة ٥٥ ـ ١٩٥٩ الى ٥ر٨٪ فى الفترة ٦٠/١٩٦٥ . الا انه كان لحرب سنة ١٩٦٧ ، وما أعقبها من ارتفاع معدل الانفاق الحربى ، الذى وصل الى ٢٢٪ من الناتج القومى الاجمالى فى تلك السنة (٣٠) وما ترتب على ذلك من تباطىء معدلات الاستثمار وتشغيل الطاقة الانتاجية ، كما سبق أن ذكرنا ، أثره الواضح فى تباطىء معدل النمو للانتاج الصناعى حيث بلغ ٢ر٣٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٠ (٣١) . ولكن منذ منتصف السبيعنات أخذ معدل النمو للانتاج الصناعى يتجه الى الزيادة ، اذ بلغ ٤ر٦٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ٧٣ ـ ٨١/١٩٨٢ ، وارتفع الى ١ر٩٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧ (٣٢) .

فى ضوء ماتقدم نجد أن الاهمية النسبية لقطاع الصناعة فى هيكل الاقتصاد القومى ، معبرا عنها بنسبة مايمثله الانتاج الصناعى فى الانتاج القومى ، قد انخفضت

من ٧ر٤٢٪ فى عام ٥٩ / ١٩٦٠ الى ٩ر٤١٪ فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ ، الا انها اتجهت الى الزيادة حيث بلغت ٤ر٤٢ ٪ فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ ثم أخـــذت تتراجع بعد ذلك حتى بلغت ١ر٣٣٪ فى عام ١٩٧٥ ، ٧ر٢٧٪ فى عـــام ٨١ / ١٩٨٢ ، ووصلت الى ٢٧٪ فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ (٣٣) ويرجع السبب فى تراجع نسبة مساهمة القطـاع الصناعى فى اجمالى الانتاج القومى ، وعلـــى وجه الخصوص منذ عام ١٩٧٥ ، الى تزايد الاختلالات الهيكلية لصالح القطاعات الخدميه على حساب القطاعات الانتاجية السلعيه ، (٣٤) وبذلك انكمش دور القطاع الصناعى فى قيادة مسيرة التنميه فى مصـــر .

" المبحث الثانـــى "

التغيرات فى القطاع الزراعـــــى

بمقارنة التغيرات التى حدثت فى القطاع الصناعى بنظيرتها فى القطاع الزراعى ، نجد انها تختلف الى حد كبير • فبرغم الدور الحيوى لقطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى واسهامه الكبير فى الانتاج القومى ، وفى توفير فرص العمالة ، وكذلك توفير القدر الاكبر من النقـــد الأجنبى ، عن طريق الصادرات الزراعية ، الذى يعد محدد هام لنمو الاقتصاد القومـى ، فان نصيب الزراعة من الناتج الاجمالى والاستثمار والدخل والعمـالة قد انخفض منذ منتصف الستينات •

فالملاحظ انه بالرغم من أن الاستثمارات الزراعية تمثل اهمية كبرى بالنسبة لمعـــدل تكوين رأس المال ، الذى يعتبر محددا أساسيا لعملية التنمية الزراعية ، تظهر الاحصاءات ان الاستثمارات المنفذة فى قطاع الزراعة والرى منسوبة الى اجمالى الاستثمارات الكلية قـــد انخفضت من ٢٦٪ خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤ الى ٢٢٪ خلال الفتـرة ١٩٦٦/٦٥ ـ ١٩٧٠/٦٩ والى حوالى ١٠ر٤٪ فى الفترة ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وبلغت حدها الادنى حينما سجلت حوالى ٧٪ فى الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ،ثم ارتفعت الىحوالى ١٠٪ فى الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ (٣٥) • ويمكن تفسيرانخفاض نسبة الاستثمارات فى قطاع الزراعة ، بوجه عام ، باستراتيجية التنمية التى اتبعت فـــى مصر منذ الستينات ، والتى اعطت الاولوية للاستثمارات فى قطاع الصناعة • والى جانـب الأرض الزراعية ، يمثل العمل البشرى العنصر الثانى لممارسة النشاط الزراعى فى مصـر • وبرغم ذلك ، لم ينل هذا العنصر من الرعايا والتدريب والارشاد مايوازى أهميته ويرفع مـن

قدراته الانتاجية ، كما لم يحظ بسياسات عامة واضحة المعالم بشأن انتاجيته واجوره وتطويره وحل مشاكله . وتمثلت المحصلة الطبيعية لمثل تلك الأوضاع في الآثار السلبية التي نجمت عنها بالنسبة للقطاع العريض من العمالة الزراعية، والتي تمثل أهمها في طوفان الهجرة (الخارجية والداخلية للمدن والمناطق غير الزراعية) ، وتعاظم الميل الى العمل خارج القطاع الزراعي للعائدين من الهجرة ، ولمن لم يلحقوا بقوافل المهاجرين . ولقد ترتب على ذلك ان حالة عرض العمل قد انعكست مع منتصف السبعينات حيث تبدلت وفرة عنصر العمل الزراعي ومعاناة القطاع الزراعي من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية ، وأصبحت الزراعة المصرية تشكو من ندرة العمالة - خاصة العمالة الشابة والمدربة ، وفي فترتي ذروة الطلب على العمالة عند الحصاد وعند اعداد الأرض للزراعة في أشهر (مايو - يوليو) و (سبتمبر - نوفمبر) بالرغم من احتواء الريف المصري على أكثر من ٥٠٪ من سكان مصر (٣٦) . وبذلك انخفضت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي الى اجمالي القوة العاملة في الاقتصاد القومي من ٥ر٤٧٪ في عام ١٩٧٢ الى ٧ر٤٤٪ في عام ١٩٧٥ ثم الى ٣ر٣٦٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ (٣٧) . وبالرغم مما ترتب على الهجرة من نقص العمالة الماهرة والمدربة في الزراعة ، ومن ثم زيادة الاعتماد على الأطفال والنساء والعمالة قليلة المهارة والتي لاتجيد العمل الزراعي ، الأمر الذي نجم عنه ضعف الانتاجية السنوية للعامل المشتغل بالزراعة ، بحيث لم تبلغ سوى نصف الانتاجية السنوية للمشتغل في قطاع الصناعات التحويلية ، ونحو ٨٥٪ من انتاجية العامل على المستوى الاجمالي لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي .

نقول أنه بالرغم من انخفاض انتاجية العامل الزراعى مقارنة بانتاجية العامل على المستوى الاجمالى لمختلف القطاعات ، فقد شهدت الاجور الزراعية تحسنا ملموسا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ، وذلك بفضل الارتفاع الملموس فى الدخول والزيادة الكبيرة فى الطلب على العمالة الزراعية نتيجة للطفرة الكبيرة فى استطلاح الاراضى الزراعية ومشروعات التنمية . فقد نمت الاجور الزراعية خلال تلك الفترة بمعدلات سنوية تقرب من ٨ ر ٨ ٪ الى ١٠٪ (٣٨) . بل لقد شهدت الأجور الزراعية زيادات هائلة خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى ، حيث زادت أحيانا الى سبعة أو عشرة أضعافها ، وكانت تنمو سنويا بمعدلات تفوق ٢٤٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ ، وأصبحت تمثل من ٤٠ - ٦٠ ٪ من اجمالى تكاليف الانتاج الزراعى (٣٩)

وهكذا سجلت الاجور الزراعية قفزات كبيرة تجاوزت المعدلات الطبيعية فى نمو انتاجية العمل الزراعى ، اذ نجد انه بينما نمت معدلات نمو الأجر فى القطاع الزراعى بنحو ١ر٦١٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ أى بمتوسط معدل نمو سنوى مركب ١٠٪ ، فان معدلات النمو فى انتاجية المشتغل فى قطاع الزراعة قد سجلت ٥ر٤ ٪ خلال نفس الفترة ، أى بمتوسط معدل نمو سنوى مركب ٩ر٠ ٪ (٤٠) .

ومع ذلك ظلت الأجور الزراعية أدنى من مستويات الأجور فى باقى قطاعات الاقتصاد المصرى ، فلم يتجاوز أجر العامل الزراعى ثلث متوسط الأجر على المستوى القومى . فضلا عن ان الارتفاع فى معدلات الاجور النقدية فى قطاع الزراعة لم يعوض الارتفاع فى تكاليف المعيشة فى الريف . إذ تظهر الاحصاءات انه بينما بلغ الرقم القياسى للأجر النقدى اليومى فى الريف فى عام ١٩٨٠ مقارنا بمستواه فى عام ١٩٦٠

(وهى سنة الأساس = ١٠٠) ٩٢٠٪ ، فقد سجل الرقم القياسى للأجر الحقيقى ٨٠٢٪ ، كما بلغ الرقم القياسى لنفقات المعيشة ٤٤٣٪ (٤١) . ويعد ذلك من بين الأسباب التى أدت الى عزوف الكثيرين من أهل الريف عن مزاولة مهنة العمل الزراعى ونزوحهم الى المدن للعمل فى مجالات النشاط الهامشى فى الحكومة وفى التشييد والبناء ولقد أدى تزايد معدلات هجرة السكان من الريف الى الحضر الى انخفاض نسبة سكان الريف من ٦ر٦٢٪ عام ١٩٦٠ الى ١ر٥٦٪ عام ١٩٨٦ (٤٢) . ولذلك نجد ان نسبة الأجور للعمال فى قطاع الزراعة الى اجمالى الاجور للقوى العاملة فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى قد انخفضت من ٢ر١٦٪ فى عام ١٩٧٢ الى ٥ر١٤٪ فى عام ١٩٧٧ ثم الى ٦ر١٠ ٪ فى عام ٨١ / ١٩٨٢ (٤٣) . ولقد كان من نتيجة ارتفاع الأجورالنقدية وعدم ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنفس المعدل ، انخفاض العائد الصافى للمزارعين ، ولم تلاحق برامج الميكنة الزراعية العجز فى العمالة (٤٤) .

واما عن اسهام قطاع الزراعة فى الدخل القومى ، فتشير البيانات الى أن الفرق بين التدفق السنوى لرأس المال من الزراعة الى القطاعات الأخرى (ويتمثل فى ربحية الدولة من الصادرات الزراعية وضريبة الأطيان الزراعية) وبين مايتحصل عليه قطاع الزراعة من القطاعات الأخرى (والذى من أهمه الانفاق الاستثمارى الحكومى) كان لغير صالح قطاع الزراعة . وهذا يعنى استنزاف القطاع الزراعى ونقل أكبر قدر ممكن من فائضه الى القطاعات الأخرى (٤٥) لتمويل خطط تنميتها ، وعدم استخدامه فى التنمية الزراعية . وقد أدى ذلك الى جمود الانتاج الزراعى وعدم تطوره . ومن هنا فاننا نجد أن نصيب الدخل الزراعى (القيمة المضافة) من اجمالى الدخل فى الاقتصاد القومى قد انخفض من ٦ر٣١٪ فى عام ١٩٧٢الى ١ر٢٤٪ فى عام ١٩٧٧ ثم الى ٨ر١٩٪ فى عام ٨١ / ١٩٨٢ (٤٦)

ولقد كانت محصلة ذلك انخفاض معدل النمو فى الانتاج الزراعى من ٩ر٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ٦٠/١٩٦٥ الى ٦ر٢٪ فى الفترة ٦٥/١٩٧٠ ثم الى ٥ر٢ ٪ خلال الفترة ٧٣/١٩٨٤ (٤٧) . الامر الذى أدى الى تراجع الاهمية النسبية لقيمة الانتاج الزراعى فى اجمالى الناتج القومى من ٤٠٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٢ر٢١٪ فى عام ١٩٧٢ ، والى ٩ر١٧٪ فى عام ١٩٧٧ ثم الى ٥ر١٦٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ (٤٨) .

وهكذا يتضح ان استراتيجية التنمية غير المتوازنة Unblanced Economic development - والتى اتبعتها مصر منذ الستينات ، قد أدت الى نمو غير متوازن Unblanced Growth ليس فقط بين القطاعات الانتاجية (قطاعى الصناعة والزراعة) ، بل وبين القطاعات الانتاجية والقطاعات الخدمية . يشهد بذلك انه بينما نمت القطاعات الخدمية بمعدل سنوى بلغ ٧ر٤٪ فى المتوسط خلال الستينات و ٨ر١١٪ خلال السبعينات ، فقد بلغ معدل نمو الانتاج الصناعى ٤ر٥٪ فى المتوسط سنويا خلال الستينات و ٦ر٧٪ فى المتوسط سنويا خلال السبعينات ، ولم يتجاوز متوسط معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى ٤ر٢٪ فى الستينات و ٢٪ فى السبعينات .

كذلك نجد انه بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوى للاقتصاد القومى خلال الفترة ١٩٧٧ - ٨١/١٩٨٢ ، مقاسا بالناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ومقوما بأسعار عام ١٩٧٥ ، نحو ٥ر٨٪ ، فقد بلغ معدل النمو السنوى فى مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية نحو ١ر١٢٪ ، وفى مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية ٦ر٩٪ ، كما بلغ معدل النمو السنوى فى مجموعة القطاعات السلعية ٨ر٥٪ (بما فى ذلك قطاع البترول ومنتجاته) ٨ر٤٪ (بدون هذا القطاع) بل ولم يزد معدل النمو السنوى فى قطاع

الزراعة عن ٣ر٢ ٪ فى الوقت الذى بلغ فيه هذا المعدل فى قطاع الصناعة والتعيين ٦٪ ولقد انعكست معدلات النمو المشار اليها على الاهمية النسبية للقطاعات السلعية والقطاعات الخدمية • فارتفعت الاهمية النسبية لمجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية الى جملة الناتج المحلى الاجمالى من ٣ر٣٠٪ الى ٣٥٪ ، ولمجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية من ٦ر١٩٪ الى ٤ر٢٠٪ ، بينما انخفضت الاهمية النسبية لمجموعة القطاعات السلعية من نحو ١ر٥٠٪ الى ٦ر٤٤٪ (بمافى ذلك قطاع البترول ومنتجاته) ومن نحو ٣ر٤٤٪ الى ٧ر٣٧٪ (بدون هذا القطاع) وذلك فى الفترة ٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١ (٤٩) .

ولقد ترتب على ذلك ان أصبح الانتاج الزراعى بصفة عامة ، وانتاج المحاصيل الغذائية بصفة خاصة ، يقل عن الطلب عليه لمقابلة الزيادة فى الاستهلاك المحلى من السلع الغذائية ، حيث نجد انه بينما لم يتجاوز معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى ٢٪ فى المتوسط خلال فترة السبعينات (٥٠) و ٢ر٢٪ فى المتوسط فى الثمانينات ، فقد تضافر معدل نمو الدخل الفردى (الذى بلغ فى المتوسط ١ر٥٪ سنويا خلال السبعينات و٥٪ فى المتوسط فى الثمانينات) مع معدل نمو السكان (الذى بلغ فى المتوسط ٥ر٢٪ سنويا خلال السبعينات و ٨ر٢٪ سنويا خلال الثمانينات) فى بلوغ المتوسط السنوى لمعدل نمو الطلب على الغذاء نحو ٨ر٤٪ خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧ ونحو ٥٪ فى المتوسط خلال الفترة ٧٨/١٩٧٩ ـ ١٩٨٢/٨١ (٥١) ، وبذلك نشأة فجوة غذائية (٥٢) بالنسبة للسلع الرئيسية (٥٣) ، وتحولت مصر تدريجيامنذ الستينات الى دولة مستوردة لكثير من السلع الغذائية ، بعد ان كانت حتى نهاية الخمسينات مكتفية ذاتيا فى محاصيلها الغذائية ، ودخلت جميع السلع الغذائية ـ عدا الأرز والخضر والفاكهة ـ مع بداية الثمانينات مرحلة العجز الغذائى (٥٤) • وأخذت الفجوة الغذائية تتسع عاما بعد آخر ، من حيث الحجم والقيمة • فقد ارتفع حجم الفجوة الغذائية من مليون طن عام ١٩٦٠ الى

حوالى ١ر٧ مليون طن عام ١٩٧٠ والى نحو ٤ مليون طن عام ١٩٧٤ ثم الى حوالـــى ٨ مليون طن عام ١٩٨٠ . كما زادت قيمتها من نحو ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى نحو ١٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ووصلت الى ٣ر٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، بصفهـا تقريبا للقمح ودقيقه فقط (١ر٤ مليار دولار)[٥٥] . . .

" المبحث الثالث "

التغيرات فى الصادرات والواردات السلعية

لقد تبين من العرض السابق ان استراتيجية الاحلال محل الواردات التى تبنتها مصر قد ترتب عليها نمو غير متوازن بين القطاعات الخدمية والقطاعات السلعية ، حيث نمت القطاعات الخدمية بمعدلات أكبر من القطاعات السلعية • وقد نجم عن ذلك أن أصبحت قطاعات التوزيع والخدمات هى القطاعات الرائدة فى الاقتصاد القومى ، كما ترتب عليه قصور فى المعروض من الانتاج السلعى بالنسبة للطلب عليه • ولقد أدى ذلك الى تزايد اعتماد مصر على الواردات لتغطية العجز بين الانتاج المحلى واحتياجات الاستهلاك • ونظرا لان الواردات ظلت تتزايد بقدر أكبر من الصادرات (لانخفاض الفائض المتاح للتصدير تدريجيا بسبب زيادة معدلات الاستهلاك وجمود معدلات الانتاج) لذلك تفاقم العجز فى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات، وتقلصت حصيلة الدولة من النقد الاجنبى ، وازدادت مشكلة ديون مصر الخارجية • وهذا ما نستشفه من تحليل كل من صادرات وواردات مصرالسلعية والتغيرات التى حدثت فيها ، ونصيب كل من السلع الزراعية والصناعية فيها -

فالمعروف أن مصر تعانى من عجز مزمن فى ميزان مدفوعاتها وصل الى ٦٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٦٥ والى ١٣٪ فى عام ١٩٧٥ ، وانخفض الى ٥ر٢٪ فى عام ١٩٨٠ ثم الى ١٨ر٠٪ فى عام ١٩٨٣ (٥٦) • ويرجع هذا العجز بصفة أساسية الى العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى • اذ تظهر الاحصاءات ان الصادرات السلعية قد زادت من ٣٣٩ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ماقيمته ٦٨٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ثم الى ٢٠٥٣ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، أى أن قيمة الصادرات قد زادت خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٦ بحوالى ٥٠٥٪ فىالوقت

الذى زادت الواردات من ٤ر٤٠٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ٢٦٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ثم الى ٤ر٠٥١ ٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ (٥٧) ، أى بنسبة زيادة قدرها ٤٥ ١٨٤٪ .

وقد ترتب على الزيادة السريعة فى قيمة الواردات والزيادة البطيئة نسبيا فى قيمة الصادرات السلعية ان زادت نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٧٠/٧١ - ١٩٨٦ زيادة ملحوظة ، فى الوقت الذى انخفضت فيه نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى . فبعدما كانت نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٣ تمثل ١٨٪ ، ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ الى ٣١٪ وبلغت ٨ ر ٢٨ ٪ فى عام ١٩٨٦ . وفى نفس الفترة انخفضت نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى من ٤ر١١٪ الى ٦ر٨ ٪ ثم الى ٣ر٧٪ على التوالى ، وذلك على الرغم من الزيادة الضخمة فى صادرات مصر من البترول (٥٨) هذا فيما يتعلق بالصادرات والواردات السلعية بصفة عامة . أما بالنسبة للصادرات والواردات من السلع الزراعية واهمها المواد الغذائية ، فنجد ان الواردات من المواد الغذائية قد زادت قيمتها من ٩ر٣٥٦مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى ٩ر١٧٩٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ (٥٩) .

ولهذا فقد زادت نسبة الوارد من المواد الغذائية الى اجمالى الواردات السلعية من ٣ر٢١٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٦ر٢٥ ٪ عام ١٩٧٨ ، بيد انها انخفضت الى نحو ٢٠٪ عام ١٩٧٩ ، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع الصناعية ووسائل النقل والسلع الوسيطة بنسبة تفوق نسبة زيادة قيمة واردات الغذاء ، وقد عادت النسبة الى الارتفاع بعد ذلك حتى بلغت ٥ر٢٧٪ عام ١٩٨٤/٨٣ ، ويبلغ معدل الزيادة السنوية المركب فى واردات مصر من المواد

الغذائية نحو ٥ر١٣٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦/٨٠ (٦٠) .

ونظرا لعدم زيادة صادرات مصر من الغذاء بمعدلات محسوسة ، بل واتجاه نسبة الصادرات من السلع الزراعية من اجمالى الصادرات السلعية الى التراجع ، حيث انخفضت من حوالى ٦٣٪ فى عام ٧٠ /١٩٧١ الى حوالى ١٩٪ فى عام ١٩٧٩ ولو أنها ارتفعت قليلا الى٣ر٢٠٪ فى عام ١٩٨٦ (٦١) ، فقد تدهورت حالة الميزان التجارى الزراعى . والواقع أن الميزان التجارى الزراعى المصرى لم يعرف عجزا سوى ابتداء من عام ١٩٧٤ . فقد كان هذا الميزان فى حالة فائض مستمر حتى عام ١٩٧٣،حيث بلغ هذا الفائض٢ر١٥٥ مليون جنيه عام ١٩٢٠ ، تناقص الى ٦ر٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ ثم تحول الفائض الى عجز قدره ٧ر٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ، وتزايد هذا العجز الى ٢٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، ثم قفز الى ٦ر١٣٠٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ (٦٢) . ويبلغ المعدل السنوى المركب لزيادة العجز نحو ٨ ر٢١٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦/٨٠ (٦٣) . فى ضوء ذلك نجد أن نسبة تغطية صادرات مصر من المواد الغذائية لواردتها من السلع الغذائية اتجهت الى الانخفاض من ٦ر٣٧٪ عام ١٩٨٠ الى ٨ ر٢٧٪ عام ١٩٨٣ ثم الى ٣ر١٢٪ عام ١٩٨٦ (٦٤) .

ويعتبر تدهور معدل نمو الصادرات من السلع الغذائية أهم العناصر المسئولة عن اتجاه نسبة التغطية الى الانخفاض،اذ ان قيمة الصادرات من السلع الغذائية لم تتعد ٧ر٤٤٢ مليون جنيه عام ١٩٨٥ بزيادة نسبتها ٥ر١٪ فقط عن عام ١٩٨٠ (٦٥) . وقد ساهم ذلك فى زيادة المديونية الخارجية وأعبائها .

أما عن الصادرات والواردات الصناعية فيلاحظ أيضا أن معدل تزايد الواردات من السلع الصناعية كان أسرع بكثير من تزايد الصادرات الصناعية ، خلال الفترة ٧٣/ ١٩٨٦ والجدول الاتى يوضح هذه الحقيقة :

قيمة الصادرات والواردات الصناعية خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٦

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٦
الصادرات الصناعية	١٥٠٫٣	٢٧٢٫٥	٢١٠٫٦	٢٠٧٫٦	٢٨٦٫٩	٢٦٣٫٨	٤٥٤٫١	٥٧٩٫٦
الواردات الصناعية	٢٧٣٫٥	٢٠٢٫٢	١١٤٥٫٦	١١٩٠٫٤	١٦١٧٫٣	٢٢٩٧٫٠	٢٣٤٢٫٩	٦٩٧٦٫٩

المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، اعداد مختلفة .

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الصادرات الصناعية قد زادت خلال الفترة المشار اليها بنسبة ٢٨٦ ٪ بينما زادت الواردات الصناعية بنسبة ٢٤٥٠٪ .

ويرجع التوسع الكبير فى الواردات الى عدة عوامل أهمها الارتفاع الشديد فى الأسعار العالمية بجانب ماقامت به الحكومة من تخفيف لقيود الاستيراد نتيجة لاتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى . يضاف الى ذلك مانرتب على الزيادة السريعة للسكان ، ومانجم عن الزيادة فى فرص العمل والزيادة فى الدخل بسبب سياسة التصنيع ، من تعاظم الحاجة الى استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية الضرورية ، وخاصة الغذائية التى تتميز بزيادة الميل لاستيرادها ، حيث زادت قيمتها من ١ر٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ الى ٤ر١١٦٧ مليون جنيه فى عام١٩٨٦ (٦٦)

وأخيرا وليس آخرا فان تطبيق سياسة التصنيع عن طريق الاحلال محل الواردات فى مجال السلع الاستهلاكية ، وتحيز التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعات الاستهلاكية نحو استيراد السلع الوسيطة ، أدى الى التزايد السريع للواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية . فقد ارتفعت قيمتهما معا من ٣ر٢١١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ الى ٨ر٤٢٤٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ (٦٧) .

وفيما يتعلق بالنصيب النسبى لكل من الصادرات والواردات الصناعية الى اجمالى الصادرات والواردات السلعية ، يلاحظ أن نسبة الصادرات من السلع الصناعية قد بلغت ٣٢٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، بينما شكلت الصادرات من البترول الخام فى العام المذكور حوالى ٤٪ من الصادرات السلعية الاجمالية (٦٨) .

كما تشير البيانات كذلك الى أن الصادرات الصناعية بما فيها البترول ومنتجاته بلغ نصيبها حوالى ٨١ ٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى عام ١٩٧٩ ، ٨ر٧٩٪ فى عام ١٩٨٦ ، ويرجع السبب فى هذه الزيادة التى سجلتها الصادرات الصناعية فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٦ الى الطفرة الكبيرة التى حققها البترول ومنتجاته فى مجال الصادرات السلعية • فقد بلغ النصيب النسبى للبترول ومنتجاته فى العامين المذكورين حوالى ٥٤٪ ، ٦ر٥٠٪ على التوالى من اجمالى قيمة الصادرات السلعية (٦٩) .

وبخصوص تطور النصيب النسبى للواردات من السلع الصناعية ، حسب درجة التصنيع ، الى اجمالى الواردات فيلاحظ زيادة النصيب النسبى للواردات من السلع الرأسمالية الى اجمالى الواردات السلعية ونقص النصيب النسبى للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية • ففى عام ١٩٥٠ بلغ النصيب النسبى للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية ٢ر٢٧٪ من اجمالى الواردات السلعية فى ذلك العام، وانخفضت هذه النسبة الى ٢ر١١٪ فى عام ١٩٦٥ ، ثم الى ٥ر٩٪ فى عام ١٩٧٠ ومن جهة أخرى فقد بلغ النصيب النسبى للواردات من السلع الرأسمالية ٦ر١٤٪ من اجمالى الواردات فى عام ١٩٥٠ ، وأصبحت هذه النسبة ٥ر٢٣٪ فى عام ١٩٦٥ ثم ٤ر٣١٪ فى سنة ١٩٧٠ (٧٠) .

أما بالنسبة للواردات من السلع الوسيطة فلم تتغير الا بصورة محدودة خلال تلك الفترة • وهكذا يتضح أن التغيرات التى حدثت فى هيكل الواردات تعتبر أحد النتائج التى ترتبت على تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات فى مجال السلع الاستهلاكية ، والتى بدت واضحة فيما قامت الحكومة باعداده من خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية • وبطبيعة الحال فقد اختلف الوضع فى السبعينات نتيجة

للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وما تمخض عنها من تخفيض للقيود على الواردات والسماح بالاستيراد بدون تحويل عمله • وقد أدى ذلك الى المغالاة فى استيراد السلع الاستهلاكية الصناعية المعمرة ، الامر الذى نتج عنه زيادة النصيب النسبى للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية الى اجمالى الواردات•فبينما كان النصيب النسبى لتلك السلع ٥ر٩٪ فى عام ١٩٧٠ زاد الى ٢٣٪ فى عام ١٩٧٦ ثم الى ٢ر٣٣٪ فى عام ١٩٧٩ ، ولو أنه انخفض الى ٤ر٢١٪ فى عام ١٩٨٦ • أما بالنسبة للسلع الرأسمالية فقد انخفض نصيبها النسبى من ٤ر٣١٪ فى عام ١٩٧٠ليصبح ١٥٪ فى عام ١٩٧٤ ، ثم ارتفع الى ٢٧٪ فى عام ١٩٧٦ والى ٦ر٣٠٪ فى عام ١٩٧٩ ، وانخفض ثانية الى ٩ر٢٣٪ فى عام ١٩٨٦ • وبالنسبة للسلع الوسيطه فبلغ نصيبها النسبى ٤ر٣٧٪ فى عام ١٩٧٠ وأصبح ٣ر٤٠٪ فى عام ١٩٧٥ ، ثم انخفض الى ٦ر٢٩٪ فى عام ١٩٧٦ ، وارتفع ثانية الى ٤١٪ فى عام ١٩٨٦ (٧١)

من كل ذلك يتبين أن اجمالى النصيب النسبى للواردات من السلع الصناعية المختلفة (الوسيطة والاستهلاكية والرأسمالية) قد بلغ ٨ر٧٨٪ فى عام ١٩٧٠ ، وأصبح حوالى ٨٠٪ فى عام ١٩٧٦ و ٣ر٨٦٪ فى عام ١٩٨٦• وبمقارنة ذلك بالوضع فى الخمسينات والستينات نجد أن هذه النسبة فى عام ١٩٥٠ بلغت حوالى ٨٢٪ ثم انخفضت فى عام ١٩٦٥ الى ٩ر٧٢٪.ومن ذلك نستنتج أن النصيب النسبى للواردات من السلع الصناعية قد اتجه الى التناقص خلال فترة الخمسينات والستينات نتيجة لتطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات، ثم مال الى الزيادة التدريجية خلال فترة السبعينات والثمانيلات نتيجة للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحبها من تخفيف القيود على الواردات من هذه السلع •

" المبحث الرابع "

التغيرات فى مستوى الأسعار

لايخفى أن التغيرات التى حدثت فى القطاعات الاقتصادية ، بفعل استراتيجية التنمية التى اتبعتها مصر منذ منتصف الخمسينات ، ومانتج عنها من تطورات فى الصادرات والواردات السلعية ، قد انعكست على مستوى الأسعار المحلية • فقد شهد الاقتصاد المصرى ، وعلى وجه الخصوص ، خلال عقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات موجة من الارتفاع فى الأسعار • يشهد بذلك مايظهره تطور معدل النمو السنوى للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى حضر مصر فى الفترة منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٦ ، حيث نجد انه بينما بلغ ١ر٣٪ فى عام ١٩٧١ ، فقد سجل ٦ر٢٢٪ فى عام ١٩٨٦ (٧٢) • ورغم هذا المعدل المرتفع للأسعار الا انه لايعبر عن الارتفاع الحقيقى فى الأسعار، بل يعبر فقط عن ارتفاع الأسعار الفعلية (٧٣) .

وعلى كل حال ، فانه ايا كانت تقديرات معدلات التغير فى الأسعار فى مصر ، فانه من غير المشكوك فيه أن معدل الارتفاع فى الأسعار فى تزايد مستمر منذ السنوات الأخيرة من السبعينات • ومن العوامل الخارجية التى تساعد على رفع الأسعار فى أى بلد يتعامل مع العالم الخارجى ، ارتفاع أسعار الواردات : فارتفاع أسعار الواردات سواء كانت واردات من السلع الاستهلاكية أو الوسيطة أو الاستثمارية يؤدى - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - الى ارتفاع الأسعار فى الداخل (٧٤) • وعادة مايطلق على ارتفاع الأسعار

الذى ينشأ نتيجة لعوامل خارجية التضخم المستورد (٧٥) . ولقد اتسمت الفترة مابين عام ٧٣/١٩٧٤ وعام ٧٩/١٩٨٠ بارتفاع اسعار معظم السلع التى تستوردها مصر - نتيجة الارتفاع الحاد فى أسعار البترول ابتداء من عام ١٩٧٣ ، وما أعقبه من التجاء الدول الصناعية المتقدمة الى رفع أسعارصادراتها بقدر فاق الزيادة التى حدثت فى تكاليف الانتاج والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول - مما أثر على مستويات الأسعار المحلية .

ويكفى أن نشير هنا الى تطور الرقم القياسى لأسعار الواردات فى مصر ، خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ حتى نتبين مدى ضخامة حجم التضخم المستورد .

الرقم القياسى لأسعار الواردات ١٩٧٥ = ١٠٠

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الرقم القياسى لأسعار الواردات .	١٦٠	٦ر١٢٤	٦ر١٥٨	٣ر١٩٣	٣ر٢٠٤	٩ر٢٠٠

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول ١٩٨٥م.

يتضح من الجدول السابق انه خلال ثمانى سنوات ، تضاعفت أسعار واردات مصر ، مما انعكس فى شكل زيادة فى الاسعار المحلية للسلع المتداولة فى الاسواق المصرية. ويقدر البعض مساهمة أسعار الواردات فى الارتفاع فى الاسعار المحلية الذى شهدته مصر خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ بما يتراوح بين ١٤٪ ، ٣٧٪ (٧٦)

وثمة عوامل أخرى بخلاف ارتفاع اسعار الواردات - قد ساعدت على تأثر الأسعار المحلية فى مصر بالارتفاع الذى حدث فى الأسعار العالمية ومنها : النمو الكبير فى الواردات وكذلك زيادة الواردات المصرية من الدول الرأسمالية التى تتسم منتجاتها بالارتفاع الكبير فى

أسعارها ، بل واشتمال الواردات المصرية على قدر هام من السلع الضرورية التى يصعب الاستغناء عنها والسلع الوسيطة التى تلزم لدوران عجلات الانتاج .

فاذا نظرنا الى التطور الذى طرأ على الواردات المصرية من خلال تطور الرقم القياسى لقيمة تلك الواردات خلال الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٢ ، فسوف تظهر لنا صورة واضحة عن النمو الكبير فى الواردات خلال هذه الفترة . حيث نجد ان الرقم القياسى لقيمة الواردات قد ارتفع من ١٠٠ الى ١٦٢٦ (٧٧) . وهكذا يتبين ان الواردات المصرية قد زادت خلال الفترة ٧٢-١٩٨٢ بنحو يزيد قليلا عن ستة عشرة مرة . مع ملاحظة ان الزيادة فى قيمة الواردات كانت نتيجة لزيادة اسعار تلك الواردات وكمياتها فى نفس الوقت . وقد يقال ان من شأن الزيادة فى كمية الواردات ان تساهم فى توفير عرض مناسب من السلع فى السوق المحلية ، وهو مايمكن من مواجهة حجم الطلب المتزايد ، وعلى نحو يفترض فيه الا تزيد الاسعار المحلية . لكن يلاحظ فى هذا الصدد ان الاضافة الى العرض الكلى التى حدثت من خلال زيادة الاستيراد قد تحققت فى ضوء تكلفة متزايدة بسبب ارتفاع الاسعار العالمية لهذه الواردات ، وهو أمر انعكس على ارتفاع مستويات الأسعار المحلية (٧٨) . وبذلك تصبح الواردات أحد عناصر ارتفاع الأسعار بدلا من خفضها .

اما عن أثر زيادة الواردات المصرية من الدول الرأسمالية على ارتفاع الأسعار المحلية فنجد أن انخفاض واردات مصر من الدول الاشتراكية ، والتى تتمتع فيها الأسعار بدرجة كبيرة من الثبات النسبى (٧٩) . من ٩ر٣٣٪ من اجمالى وارداتها فى عام ١٩٧٠ الى ٣ر١٧٪ فى عام ١٩٨٦ مقابل زيادة النصيب النسبى لوارداتها من الدول الرأسمالية من ١ر٤٥٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٧ر٦٨٪ فى عام ١٩٨٦ (٨٠) ، قد أدى الى تركيز تجارة مصر الخارجية مع الدول الرأسمالية بصفة عامة ، ومع الولايات المتحدة الامريكية وبلدان السوق

الأوربية بصفة خاصة ، وهى الدول التى تعانى اقتصادياتها من اتجاهات تضخمية ، وتتسم المعاملات معها فى جو من التقلبات قصيرة المدى (٨١) . ولقد أدى ذلك الى ارتفاع تكلفة واردات مصر ، الأمر الذى انعكس على ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات المتداولة فى الأسواق المصرية .

وبخصوص زيادة الوزن النسبى للسلع الضرورية والسلع الوسيطة فى اجمالى الواردات المصرية ، فالمعلوم ان التركيب الهيكلى لواردات دولة مايؤثر على درجة تأثرها باتجاهات الأسعار السائدة فى الأسواق الخارجية . فاذا كانت الواردات تشتمل على قدر هام من السلع الضرورية التى يصعب الاستغناء عنها ، والمواد الوسيطة التى تلزم لدوران عملية الانتاج ، فان ارتفاع أسعار الواردات من هذه السلع فى الأسواق الخارجية سوف يؤثر على أسعار السلع المتداولة فى الأسواق المحلية ، اذا ماحرصت الدولة على المحافظة على مستويات الاستهلاك والانتاج الجاريين ، وهو ما يتطلب بالضرورة المحافظة على مستوى الواردات رغم ارتفاع أسعارها .

ولا يخفى أن هيكل الواردات السلعية المصرية يتميز بغلبة الواردات من السلع الاستهلاكية ومن السلع الوسيطة ، وباتجاه النصيب النسبى لهذه الواردات من اجمالى الواردات الى الزيادة خلال الفترة من عام ١٩٧١/٧٠ حتى عام ١٩٨٦ ، اذ نجد أن النصيب النسبى للواردات من السلع الاستهلاكية قد ارتفع من ١٥٪ عام ١٩٧١/٧٠ الى ٢١٫٤٪ عام ١٩٨٦ (٨٢) . والواقع ان التزايد الذى حدث فى الواردات الاستهلاكية انما يرجع بصفة أساسية الى تزايد اعتماد مصر على العالم الخارجى فى سد احتياجاتها من السلع الغذائية ، كما أصبح استيراد المواد الغذائية يمثل وزنا نسبيا لم يقل عن ٢٠٪ فى اجمالى الواردات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ ، ووصل الى أكثر من ربع هذا الاجمالى فى عام ١٩٨٤/٨٣ (٨٣) . وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة فى الواردات الغذائية

بالأسعار المرتفعة السائدة فى الدول الرأسمالية الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية فى الأسواق المحلية ارتفاعا كبيرا ، حيث ارتفع الرقم القياسى لأسعار سلع الاستهلاك الغذائية (باعتبار سنة ١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠) من ٤ر١٧٨ فى عام ١٩٧٥ الى ـ ر٨٦٧ فى عام ١٩٨٦ (٨٤).

وفيما يتعلق بالسلع الوسيطة التى تلزم لدوران عجلة الانتاج ، فالملاحظ ان نسبتها الى اجمالى الواردات كانت مرتفعة ، حيث بلغت فى عام ١٩٧١/٧٠ حوالى الثلث ، وارتفعت الى ٢ر٤١ ٪ فى عام ١٩٨٦ (٨٥) . ومعنى هذا أن حجم الانتاج فى كثير من القطاعات يتوقف على مستوى الواردات من تلك السلع . وتظهر البيانات المتاحة عن درجة اعتماد الانتاج فى القطاع الصناعى على الواردات من السلع الوسيطة ، ان الانتاج الصناعى ، خلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٣/٨٢ على سبيل المثال ، كان يعتمد بدرجة كبيرة على مستلزمات الانتاج المستوردة.اذ بلغت نسبة هذه المستلزمات الى الانتاج الصناعى فى عام ١٩٦٧ ١ر٢٣٪ وارتفعت الى ٣ر٢٧٪ عام ٨٣/٨٢ (٨٦) ، واذا ما أدخلنا فى اعتبارنا أيضا واردات مصر من السلع الاستثمارية التى زاد نصيبها النسبى فى اجمالى قيمة الواردات من ١٥٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ١ر٢٦٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ (٨٧) مما يدل على أن عمليات تكوين رأس المال الثابت فى مصر تعتمد اعتمادا كبيرا على الآلات والمعدات الانتاجية المستوردة ، لتبين لنا من كل ماتقدم ان التوسع فى الانتاج الصناعى المحلى ـ نتيجة تطبيق استراتيجية التصنيع القائمة على سياسة الاحلال محل الواردات لم يؤد الى أية وفورات فى الواردات ، ولكن أدى الى زيادتها ، بحيث ان الزيادة فى الانتاج أصبحت تتطلب زيادة فى الاستيراد بقدر أكبر دون أن يصحب ذلك زيادة مماثلة فى التصدير اذ نجد ان نسبة الصادرات الصناعية الى مستلزمات الانتاج المستوردة اللازمة للصناعة قد انخفضت من ٣ر٤١٪ فى عام ١٩٦٧ الى ٤ر٢٥٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ (٨٨) . وهذا

أمر ضار بالاقتصاد القومى لما يشكله من عبء على ميزان المدفوعات .

وحاصل ماتقدم ان استراتيجية التنمية التى اتبعتها مصر ، منذ منتصف الخمسينات ، تمخض تطبيقها عن اختلال فى التوازن بين القطاعات الاقتصادية ، وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، وارتفاع فى مستويات الأسعار ، وزيادة الاعتماد على العالم الخارجى ، وهى أمور لها علاقة وثيقة بمشكلة ديونها الخارجية .

" المبحث الخامس "

تقييم استراتيجية الاحلال محل الواردات

أظهرت الاتجاهات العامة لاستراتيجية التنمية التي تبنتها مصر ، والتي ارتكزت على نمط التصنيع القائم على سياسة الاحلال محل الواردات ذات الاولوية المتحيزة تجاه الصناعات الاستهلاكية بأنواعها المختلفة ، ان الهدف الكامن وراء ها كان يتمثل في : زيادة الدخل القومي ، وفي تخفيف العبء على ميزان المدفوعات ، على أساس ان اقامة المزيد من الصناعات الاستهلاكية محليا ، سوف يترتب عليه بالضرورة تغيير هيكل الواردات بحيث تنخفض الواردات من السلع الاستهلاكية ، بما يسمح باستيراد المزيد من السلع الاستثمارية من جهة ، وبما يؤدي الى بدء وزيادة التصدير من السلع الصناعية في المستقبل من جهة أخرى ، مما يحقق في النهاية توفير المزيد من العملات الاجنبية ، وخلق فرص للعمل في الاجل الطويل. غير أن النتائج التي تحققت من اتباع هذه الاستراتيجية قد أظهرت انها لا تتلاءم مع واقع وظروف مصر ، ولم تساعد الاقتصاد المصري على السير في طريق النمو الذاتي المستقل ، كما ان آثارها جاء ت مخالفة لما كان مرجوا منها . فبدلا من أن تكون عاملا على تحسين ميزان المدفوعات ، أصبحت عبئا يسهم في احداث المزيد من العجز فيه ، ومن ثم في تفاقم مشكلة ديونها الخارجية ، وبالتالي أضعاف قدرتها على مواجهة التزاماتها مع العالم الخارجي . يشهد بذلك عجز الصادرات المصرية عن الوفاء بما لايزيد عن ثلث الواردات في السنوات الاخيرة ، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات من ١٪ من الناتج القومي في بداية الخمسينات الى ٦٪ في عام ١٩٦٥ والى ١٨٪ في عام ١٩٧٤ ثم الى ٣٧٪ في عام ١٩٧٥ ، وأن انخفض الى ٣ر٢٠٪ في عام ١٩٨٠ (٩٨) ، مما ترتب عليه تراكم المديونية الخارجية على عاتق الاقتصاد

المصـــرى ٠

والواقع ان التقييم المحايد لنتائج التطبيق الفعلى لاستراتيجية الاحلال محل الواردات فى مصر ، وفى ضوء ماتوافر من بيانات ، يظهر ان هذه الاستراتيجية قد ترتب عليهـــا وجود بعض الظواهر الايجابية ، كما صاحبها العديد من الظواهر السلبية التى ترتبـــط بالضرورة بعلاقة سببية مع تلك الاستراتيجية ، ولو انه يوجد بعض السلبيات التى لاترتبط بعلاقة سببية باستراتيجية الاحلال محل الواردات ، وانما ترجع الى العديد من العوامـل الخارجية التى لا علاقة لها بهذه الاستراتيجية ٠ وان هذه العوامل الخارجية قد ساهمـت فى تفاقم الظواهر السلبية ، وفى مقدمتها الانفاق العسكرى ، وخاصة منذ حرب اليمـــن وبعد حرب ١٩٦٧م٠

وعن الظواهر الايجابية ، فنجد انها تتمثل فى : ـ

ـ خلق بنية صناعية كان سيستحيل ايجادها مالم تتبع استراتيجية الاحلال محل الواردات فأوضاع الاقتصاد المصرى فى الخمسينات ، وكذلك هيكل علاقاته الاقتصادية الدوليـــة ، وبوجه خاص مع الدول الصناعية المتقدمة ، لم تكن تسمح باتباع استراتيجية بديلة ، ولا سيما استراتيجية التصنيع من أجل الصادرات ، على نطاق واسع ٠

ـ بدأت استراتيجية الاحلال محل الواردات منذ الستينات ـ بعد ان خطت خطـــوات واسعة فى انتاج السلع الاستهلاكية الصناعية ـ فى اعطاء المزيد من الاهتمام لانتـــاج السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ٠ ويظهر ذلك جليا من التزايد المستمر فى القيمـــة المضافة المتحققة فى قطاع الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية على حساب الصناعات الاستهلاكية ٠ اذ تظهر الاحصاءات انه بينما ارتفع النصيب النسبى للصناعات الوسيطـة والصناعات الرأسمالية من القيمة المضافة الاجمالية فى القطاع الصناعى من ٢٩٪ فـــى عام ١٩٥٢ الى ٦ر٣٥٪ فى عام ٦٦/١٩٦٧ والى ٧ر٤٣٪ فى عام ٨١/١٩٨٢ ثم

الى ٦ر٥٢٪ فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، فقد انخفض النصيب النسبى للصناعات الاستهلاكية من ٨ ر٦٩٪ فى عام ١٩٥٢ الى ٦٣٪ فى عام ٦٦ / ١٩٦٧ والى ٥٠٪ فى عام ٨١ / ١٩٨٢ ثم الى ٨ ر٤٦٪ فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ (٩٠) .

- ان استراتيجية الاحلال محل الواردات قد أدت الى تنويع الصادرات ، علاوة على تغيير فى هيكل الصادرات المصرية بالقدر الذى أدى الى زيادة نصيب الصادرات الصناعية الى مجموع الصادرات من ٨ ٪ فى سنة ١٩٥٠ الى ٣٠٪ فى سنة ٦٩ / ١٩٧٠ (٩١) ، والى ٤ر٧١٪ فى سنة ١٩٨٦ (٩٢) .

أما بخصوص الظواهر السلبية ، فنجد ان فى مقدمتها مايلى : -

- لقد صاحب استراتيجية التصنيع القائمة على الاحلال محل الواردات مزيد من العناية بتنمية الصناعة مع قلة الاهتمام بالقطاع الزراعى ، مما أدى الى شبه جمود فى الانتاج الزراعى • فعلى مدى ربع قرن من الزمان اتصف نمو القطاع الزراعى فى مصر ، كما سبق أن ذكرنا ، بالجمود النسبى ، حيث لم يتجاوز معدل نمو الانتاج الزراعى فى المتوسط ٤ر٢ سنويا خلال الستينات و ٢٪ خلال السبعينات و ٢ر٣٪ خلال الثمانينات ، وهى معدلات نمو ضئيلة •وكانت معدلات النمو المحققة فى مجالات الانتاج النباتى أكثر جمودا وتدهورا ، حيث ظلت تلك المعدلات تتأرجح فى المتوسط حول ٤ر١٪ الى ٥ر١٪ خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٥ (٩٣) • ولقد ترتب على ذلك عدم قدرة القطاع الزراعى على توفير المواد الغذائية لمقابلة احتياجات الزيادة فى السكان وارتفاع الدخل نتيجة التنمية الصناعية • فقد بلغ تراكم قصور معدل النمو فى الانتاج الزراعى عن معدل النمو فى السكان نحو ١٨٪ (٩٤) : يضاف الى ذلك عدم قدرة القطاع الزراعى على توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة • وبصفة عامة يمكن القول أن مايقرب من ربع الانتاج الصناعى فى مصر يتمثل فى صناعات غذائية يعتمد

معظمها على مواد وسيطة ينتجها القطاع الزراعى ، وهو مايؤكد مسئولية القطاع الزراعى بالدرجة الاولى عن توفير الغذاء فى مصر بصورة مباشرة أو غير مباشرة • كما يلاحظ أيضا أن القطاع الصناعى لم يوفر للقطاع الزراعى احتياجاته من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية • ولقد أدى كل ذلك الى محاولة توفير هذه الحاجات عن طريق الاستيراد ، الأمر الذى زاد من الضغط على ميزان المدفوعات •

- انحياز الصناعات التى أقيمت ليحل انتاجها محل مايستورد منها ، الى انتاج السلع الكمالية التى يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة ، وهو أمر أدى الى اشاعة انماط استهلاكية تتجاوز قدرات الاقتصاد المصرى ، كما أدى كذلك الى حدوث اختلال فى توزيع عائد التنمية بين الريف والحضر (٩٥) •

- لم تحقق استراتيجية الاحلال محل الواردات ماكان مستهدفا منها من زيادة كبيرة فى حجم العمالة فى القطاع الصناعى ، وعلى نحو يقضى على مشكلتى البطالة الظاهرة والمقنعة • فقد ظل متوسط أجر العامل أعلى من نفقته الاجتماعية (٩٦) • ويرجع ذلك الى أن هذه الاستراتيجية قد تم تطبيقها على نحومتحيز لأساليب الفن الانتاجى الكثيف لرأس المال • وقد شجع على ذلك اتجاه هيكل التعريفة الجمركية لصالح السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وضد السلع الاستهلاكية ، كما سبق أن ذكرنا ،اذ أدت السياسة السعرية (المتمثلة فى هيكل التعريفة الجمركية وسياسة سعر الصرف المتبعة فى ظل استراتيجية الاحلال محل الواردات) الى اختلال العلاقة السعرية بين العمل ورأس المال ، وجعلت تكلفة رأس المال أقل بكثير من تكلفته الحقيقية أى تكلفة الفرصة البديلة من وجهة نظر المجتمع ، مما شجع على استيراد المزيد من السلع الوسيطة ، والسلع الرأسمالية، ومن ثم الضغط على العملات الأجنبية المتاحة التى تعانىمصر من ندرتها النسبية ، وأضعف من قدرة هذه الاستراتيجية على التطورالى مرحلة الانتاج للتصدير •

- اتسمت استراتيجية الاحلال محل الواردات التى طبقتها مصر بأنها قامت على أساس نظرة متوسطة الأجل ، حيث ان خطط التنمية التى وضعت فى اطارها لم يتجاوز مداهـــا الزمنى ، فى الغالب ، خمس سنوات • ومن هنا غابت الرؤية الواضحة لما يجب أن يكون عليه هيكل الاقتصاد القومى فى المدى البعيد • وقد ترتب على ذلك بالضرورة عدم وجـود رؤية صحيحة لشكل التغيرات الهيكلية المستقبلة فى هيكل الجهاز الانتاجى ، والتـــى تتطلبها عملية استمرار النمو المتوازن للاقتصاد القومى • ولذلك نجد انه ماان تنتهـــى الفترة الزمنية لخطط التنمية الموضوعة حتى يواجه الاقتصاد القومى اختناقات عديدة فـى قطاعاته المختلفة التى لم يعط لها الاهتمام الكافى • وحسبنا ان نشير هنا كما ســـبق أن بينا ، ان العناية بتنمية الصناعة لم يقابلها اهتمام مماثل بتنمية الزراعة •

الفصل الثانى

مستقبل الديون الخارجية لمصر فى ظل استراتيجية بديلة للتنمية

لقد تبين من دراستنا السابقة لاستراتيجية التنمية والتصنيع فى مصر والقائمة على سياسة الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية انها وان كانت قد ساهمت فى تطوير ونمو القطاع الصناعى فى مصر الى حد ما منذ اتباعها فى منتصف الخمسينات ، الا انها قد أسفرت فى الوقت نفسه عن سلبيات كثيرة ، وان هذه السلبيات قد تفاقمت فى السنوات الأخيرة • فقد أدى استمرار سياسة الاحلال محل الواردات طوال الفترة الطويلة التى مرت منذ اتباعها ، وما ارتبط بها من حماية دائمة طوال هذه السنوات ، إن اصبحت الصناعة المحلية فى موقف احتكارى ، وتعيش فى ظل حماية واقية تعوق تطور كفايتها الانتاجية ، وتعانى من ارتفاع التكاليف الذى يرجع الى طبيعة منتجاتها الكثيفة لرأس المال نسبيا من جهة ، والى عدم الاستفادة بوفورات الحجم من جهة أخرى (٩٧) • وبذلك ظلت الصناعة المحلية غير قادرة على دخول سوق المنافسة الدولية • كما ترتب على هيكل التعريفة الجمركية القائم على التفرقة بين مستوى التعريفة المرتفع الممنوح للصناعة الاستهلاكية والمستوى المنخفض الممنوح للواردات من مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية ، مما يزيد من ربحية استيراد السلع الأخيرة ، ضعف الحافز لانتاج مستلزمات الانتاج ، والسلع الرأسمالية محليا ، مما أدى الى المغالات فى الاهمية التى أعطيت لاقامة الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية ، بحيث لم يتعد النصيب النسبى للصناعات الرأسمالية من القيمة المضافة الاجمالية المتولدة فى القطاع الصناعى المصرى ٢ر٦٪ فى عام ١٩٧٠ وان ارتفع الى ٩ر٨٪ فى عام ١٩٧٩ (٩٨) .

ولذلك فقد تزايد الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة لتوفير السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وأصبح استيراد هذه السلع أكثر حساسية لما يحدث من تقلبات فى حصيلة العملات الأجنبية • اذ ان النقص فى هذه الحصيلة غالبا مايؤدى الى تقليل استيراد هذه السلع مما يؤدى الى تعطيل الطاقة المتاحة •

ولعل من أخطر الاثار التى ترتبت على استراتيجية التصنيع للسوق المحلية هى اهمال القطاع الزراعى ، وما أسفر عنه من انخفاض فى نصيب الفرد من الناتج الزراعى ، واستيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية • كما أدى التركيز على احلال الواردات الى اهمال قطاع التصدير ، مما جعل سياسة الدولة فى التصدير تقوم على أساس تصدير الفائض (The Residual) ، وهذا يعنى أن عملية التصدير كانت هامشية ، وأصبحت مقابلة احتياجات السوق المحلية لها المقام الأول بالنسبة للصناعة المصرية • ولذلك انكمش نصيب الصادرات من السلع الأساسية ، ومع التوسع الكبير فى الاستيراد من الخارج ، فقد تزايد العجز فى الميزان التجارى ، واستمر تفاقم عجز الميزان التجارى وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالى ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية • وازاء النتائج سالفة الذكر ، المترتبة على سياسة الاحلال محل الواردات ، تعددت الدراسات لتقييم تجارب التنمية والتصنيع فى الدول الأخذة فى النمو ، ومنها مصر ، ولاظهار مدى مسئولية سياسة الاحلال محل الواردات عن النتائج المحققة والتى تبلورت فى بطىء معدل النمو الاقتصادى فى الدول التى اتبعتها (٩٩) • واتجهت هذه الدراسات نحو ابراز المساوىء التى ترتبت على تطبيق سياسات الحماية المختلفة المصاحبة لهذه الاستراتيجية (١٠٠) والتى تمثلت فى :

- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج المنتجة محليا ، بسبب سياسة الحماية ، يرفع من تكلفة المنتجات ويقلل من قدرتها على المنافسة العالمية •

- اتجاه الموارد نحو السوق المحلية الحمية يخفض تلقائيا من نمو الصادرات .
- تؤدى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة المصاحبة للعديد من صناعات احلال الواردات الى نمو سريع فى الطلب على الواردات ، ويستتبع هذا فرض قيود كمية عليها مما يرفع من أسعارها فى السوق المحلية .
- تقويم أسعار الصرف بأعلى من قيمتها الحقيقية فى البلاد التى تتبع سياسة الحماية يؤدى الى عدم كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية .
- النمو غير المتوازن لقطاعات الاقتصاد القومى بسبب الحماية ، وما تؤدى اليه من اختلال فى الأسعار النسبية على نحو من شأنه تبديد موارد الدولة .

ولقد توصل الفكر الاقتصادى ، كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية ، الى ضرورة اتباع الدول النامية لاستراتيجية للتنمية بديلة عن استراتيجية الاحلال محل الواردات ، اذ أرادت ان تسرع الخطى بنموها الاقتصادى . خصوصا وان البعض كان يرى عدم صلاحية سياسة احلال الواردات لظروف وأحوال البلدان النامية ، حيث انها تحتاج الى النمو المتوازن فى صناعات متعددة أو فى مختلف القطاعات ، وهو مايتطلب توافر رؤوس الأموال اللازمة للتمويل ، فضلا عن وجود سوق ملائمة لامتصاص المنتجات الصناعية الجديدة ، فى حين ان الدول النامية تعانى من ضآلة مصادر التمويل وضيق نطاق السوق وبالتالى انخفاض الحافز للاستثمار (١٠١) .

وانتهت تلك الدراسات الى طرح ثلاث استراتيجيات للتنمية الصناعية بديلة لاستراتيجية الاحلال محل الواردات تمثلت فى .

١ - استراتيجية التصنيع من أجل التصدير .
a
The industrialization strategy for Export.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على السوق الخارجية لتحقيق معدلات أعلى للنمو في الناتج في قطاعات معينة ، وهو ما يتطلب سياسة تجارية مفتوحة Open Trade Policy لذلك يراعى عند اختيار مايجب تنفيذه من صناعات في ظل هذه الاستراتيجية التركيز على تلك الصناعات التي تتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو قدر منه الى الخارج (١٠٢) ويطلق على الدول التي تتبنى استراتيجية تشجع الصادرات ، الدول ذات اقتصادات التوجه للخارج ، كما يسميها البعض باستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج (١٠٣) .

An outward- Orinted strategy .

٢ ـ استراتيجية التصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية ، ويطلق عليها أحيانا اسم استراتيجية التصنيع بالاعتماد على الذات The Autonomeus industrialization strategy ، واستراتيجية التوجه الداخلي (١٠٤) .

وتكمن الفكرة الاساسية لهذه الاستراتيجية في أن نقطة البدء لأية تنمية انما تبدأ بتحديد الحاجات الأساسية التي يراد اشباعها . كما ان تحديد هذه الحاجات انما يتوقف أساسا على القيم التي يؤمن بها المجتمع والتي تحدد بالتالي سلم تفضيلاته وأولوياته . كذلك لابد وأن تستند هذه الاستراتيجية الى حقائق موضوعية متعلقة بما يتوافر من موارد في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية ، وما يوجد من علاقة بين نمط الاستهلاك ومعدل الدخل القومي وهيكل توزيعه بين الأفراد (١٠٥)

٣ ـ استراتيجية التصنيع بالاعتماد على القوة الاقتصادية الاقليمية ـ

The industrialization Strategy dependon the economic Minor World.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على وجود مجموعة من الدول ، تضمها منطقة جغرافية واحدة ، تتمتع بقواعد صناعية ضخمة وتتميز بكبرحجم السوق بها ، ويلاحظ أن هذه الاستراتيجية تميل في الواقع العملي نحو استراتيجية التصنيع من أجل

تنمية الصادرات أو استراتيجية التصنيع بالاعتماد على الذات (١٠٦) .

ولقد استمر الحوار بين المفكرين الاقتصاديين ، ولفترة طويلة ، حول هـــذه الاستراتيجيات ، وظهر عدد من المدافعين عن كل استراتيجية وأبرزوا مزاياها وتفوقهـــا على الاستراتيجيات الأخرى ، وكذلك تحديد أولويات كل استراتيجية، والهيكل الداخلـــى الذى يحكم كل منها وعلاقة الدولة التى تتبنى هذه الاستراتيجية أوتلك بمختلف دول العالـم كما كثر الجدل حول ايجابيات وسلبيات كل منها ، ومدى ملاء مة كل استراتيجية لمرحلـة معينة من مراحل التطور دون أخرى ولهيكل انتاجى دون آخر .

وباستعراض الفكر الاقتصادى المصرى فى هذا الشأن نجد رأيين لاحلال استراتيجيـة بديلة لاستراتيجية الاحلال محل الواردات .

الرأى الأول : يرى أن البديل يتمثل فى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير .

أما الرأى الثانى: فيكمن فى اتباع استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية ـ وهذا ماسنوضحه بايجاز ، فى المبحثين التاليين : ـ

المبحـــث الأول

استراتيجية التصنيع من أجـل التصـــــدير

نظرا لان تجارب الدول النامية التى تبنت استراتيجية التصنيع للتصدير ، كاحـــدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، قد أثبتت انها تهيىء وسائل النمو للاقتصاد القومى علـى نحو اسرع مما يتحقق فى ظل سياسة احلال الواردات (١٠٧) ، رغم ان الاحلال محـــل الواردات غالبا مايكون أسهل تطبيقا من العمل على تشجيع التصدير (١٠٨) ، لذلك تزايـد اهتمام الاقتصاديين باستراتيجية التصنيع للتصدير ، وتركزت جهودهم فى بحث وتحليـــل

العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادى ، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة . وانتهت جهودهم فى الآونة الأخيرة الى التوصل الى فعالية النمو الحقيقى للصادرات من السلع الصناعية فى زيادة الكفاءة فى تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية ، وفى اتاحة الفرصة للاستفادة بمزايا ووفورات الحجم الكبير ، وفى السماح بادخال التطور التكنولوجى لمواجهة المنافسة الخارجية . وعلاوة على ذلك فان صناعات التصدير كثيفة العمل تساهم فى حل مشكلة البطالة . وكل هذا من شأنه ان يؤدى فى النهاية الى تنمية الصناعات التحويلية ونمو الناتج القومى الاجمالى ، ومن ثم الاسراع بالنمو الاقتصادى للدول النامية . وهذا ماأظهرته العديد من الدراسات التى أجريت لبحث أثر النمو فى الصادرات على النمو الاقتصادى حيث توصلت هذه الدراسات الى فعالية استراتيجية تشجيع الصادرات فى تحقيق النمو الاقتصادى للدول النامية ، وأكدت ذلك المشاهدات العملية . فقد تبين ان الدول التى تبنت استراتيجية التوجه للخارج (من خلال تشجيع الصادرات) قد حققت معدل نمو سنوى فى الناتج المحلى الاجمالى ٥ر٩٪ فى المتوسط خلال الفترة ٦٣ـ ١٩٧٣ ، كما استطاعت بعض هذه الدول المحافظة على معدلات نمو عالية بلغت ٣ر٨٪ فى المتوسط خلال السنوات ٧٣ ـ ١٩٨٥ ، بينما لم يتجاوز هذا المعدل فى الدول التى انتهجت استراتيجية التوجه للداخل (باتباع سياسة الاحلال محل الواردات) ١ر٤٪ فى المتوسط خلال الفترة الاولى ، ٥ر٤٪ فى المتوسط خلال الفترة الثانية (١٠٩٠).كما يبلغ متوسط معدل النموالسنوى للدخل الفردى الحقيقى فى المجموعة الاولى من الدول (أى التى تبنت استراتيجية التوجه للخارج) ٩ر٦٪ ، ٩ر٥٪ على التوالى خلال السنوات ٦٣ ـ ١٩٧٣ ، ٧٣ ـ ١٩٨٥ بينما بلغ متوسط هذا المعدل فى المجموعة الثانية (التى تبنت استراتيجية التوجه للداخل) ٦ر١٪ ، ١ر٠٪ على الترتيب خلا نفرالسنوات(١١٠)

أما عن نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى ، فيلاحظ أن نصيب الصادرات (باستثناء

البترول والطاقة) من الناتج المحلى الاجمالى قد بلغ فى المجموعه الاولى من الدول حوالى ٤١٪ ، بينما بلغ ٢٠٪ فى المجموعة الثانية ، وذلك فى عام ١٩٨٠ ، كما بلغت نسبة الصادرات الصناعية ٤٧٪ فى المجموعة الاولى ، ولم تتجاوز ٢٢٪ فى المجموعة الثانيـــة فى نفس العام • علاوة على ذلك يلاحظ ان متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الصناعيـة لاقتصاديات التوجه للخارج خلال الفترة ٦٥ـ ١٩٨٥ يفوق ذلك الذى تحقق فـــى اقتصاديات التوجه للداخل خلال الفترة نفسها ، حيث نجد انه بينما بلغ ١ر١٦٪ ، ٥ر١٤٪ على التوالى خلال الفترة ٦٥ـ ١٩٧٣ ، ٧٣ ـ ١٩٨٥ بالنسبة لمجموعة الدول الاولى فقد سجل ٧ر٥٪ ، ٧ر٣٪ على الترتيب خلال نفس السنوات بالنسبة لمجموعة الـــدول الثانية (١١١) • كذلك نجد ان متوسط معدل النمو السنوى للقيمة المضافة للصناعـــات التحويلية بلغ خلال الفترة ٦٣ ـ ١٩٧٣ ٦ر١٥٪ بالنسبة لمجموعة الدول ذات التوجه للخارج مقابل ٣ر٥٪ بالنسبة لمجموعات الدول الاخرى ، وخلال الفترة ٧٣ـ ١٩٨٥ ١٠٪ بالنسبة للمجموعة الاولى مقابل ١ر٣٪ بالنسبة للمجموعة الثانية • وبوجه عـــام حققت الدول ذات التوجه للخارج نصيبا أعلى للقيمة المضافة للصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى مقارنا بما حققته مجموعة الدول ذات التوجه للداخل • ففى حين بلغ هذا المعدل فى عام ١٩٦٣ نحو ١ر٢٠٪ بالنسبة للمجموعة الاولى ، سجل ٢ر١٥٪ بالنسبة للمجموعة الثانية • وفى عام ١٩٨٥ بلغ ٢٣٪ للمجموعة الاولى مقابل ٨ ر١٥٪ للمجموعة الثانية (١١٢) .

وهكذا تشير البيانات الى أن الدول التى تبنت استراتيجية تشجيع الصادرات قـــد سجلت نموا مطردا فى الصادرات الصناعية ، وفى الناتج من الصناعات التحويلية،وحققـــت معدلات أعلى فى نمو الناتج المحلى الاجمالى وذلك خلال الفترة ٦٥ ـ ١٩٨٥ ، ممـــا يدل على أن استراتيجية التوجه للخارج تؤدى الى نمو الدخل القومى ، وتحدث تغيـــرات

فى الهيكل الاقتصادى عن طريق تنمية الصناعات التحويلية ، وتعد لذلك عاملا هامـــا لتحقيق التنمية والاسراع بالنمو الاقتصادى ، اذا ماتوافرت مقومات تطبيقها بنجاح ،والتى يتمثل اهمها فى توافر الكفاء ات الانتاجية والمهارات الادارية ، التى ترقى الى المستويات العالمية ، والتقدم التقنى ، فضلا عن القدرة على التجديد والابتكار والتكيف مع التطورات العالمية فى مجال التصنيع الحديث • ومصر باعتبارها احدى الدول النامية ، فقد اتجهت فى بداية السبعينات ، وبوجه خاص منذ عام ١٩٧٤ ، بعد ازدياد الاختلالات والمشاكل الاقتصادية المترتبة على اتباع سياسة الاحلال محل الواردات والندرة التى تعانى منها فى النقد الاجنبى ، الى الاهتمام بسياسة تشجيع الصادرات مع التركيز - بوجه خاص - على الصادرات السلعية ، باعتبارها المصدر الأساسى الذى يجب أن تعتمد عليه لتوفيـــر احتياجاتها من النقد الاجنبى بشكل منتظم ، خاصة وان المصادر الاخرى (صـــادرات البترول ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ايرادات قناة السويس ، السياحـــة) تعد مصادر غير مستقرة •

ونظرا لان سياسة تشجيع الصادرات تقتضى أن تتبع مصر سياسة الباب المفتـــوح، لذلك فقد انتهجت مصر منذ منتصف السبعينات ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، حيث بدأت محاولة لتخفيف حدة الرقابة على التجارة والصرف ، واعطاء قوى السوق الحر دورأكبر فى توجيه الموارد • الا أن ذلك التحرر قد اقتصر فى واقع الأمر على قطاع التجارة والصرف دون ان يمتد ليشمل كافة السياسات الأخرى المؤثرة فى هيكل الاسعار المحلية • كما لم يصاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى أية استراتيجية واضحة الملامح للتصنيع والتنمية فى تلك المرحلة ، أو أية سياسات محددة لتصحيح الآثار السلبية لسياسة احلال الواردات ، ولتشجيع الصادرات المحلية • ولذلك لم يطرأ أى تغير يذكر على معدل النمو الســـنوى للصادرات الصناعية خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، حيث بلغ هذا

المعدل ٢ر١٠٪ خلال السنوات ٦٥ - ١٩٧٣ ، ١ر١٠٪ خلال السنوات ٧٣- ٨٦ / ١٩٨٧ (١١٣) ، كما بلغت نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالى الصادرات ٢١٪ فى عام ١٩٨٠ ، ولذلك لم تتجاوز نسبة اجمالى الصادرات ونسبة الصادرات الصناعية الى الناتج المحلى الاجمالى ١ر٧٪ ، ٢ر٢٪ على التوالى وذلك فى عام ١٩٨٠ (١١٤) . ولقد انعكس ذلك فى شكل انخفاض نصيب القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢ر١٦٪ عام ٦٤/١٩٦٥ الى ٧ر١٢٪ عام ١٩٨٦ ، بسبب هبوط متوسط معدل النمو السنوى للقيمة المضافة للصناعات التحويلية من ٤ر٦٪ خلال الفترة ٦٤/١٩٦٥ - ٧٠ / ١٩٧١ الى ١ر٦٪ خلال السنوات ٨٠/١٩٨٧ (١١٥) ، الأمر الذى ترتب عليه هبوط متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى من ٤ر٩٪ خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ الى ٦ر٥٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ (وذلك بالأسعار الثابته لعام ٨٤/١٩٨٥ (١١٦) ، ومن ثم هبوط متوسط معدل النمو السنوى للدخل الفردى الحقيقى من ٦ر٦٪ خلال السنوات ٧٥- ٨٠/١٩٨١ الى ٥ر٣٪ خلال السنوات ٨١ / ١٩٨٢ - ٨٢/١٩٨٣ (١١٧) .

ولقد أدت هذه الأوضاع الى زيادة حدة اختلال الهياكل الانتاجية القائمة ، وتفاقم أزمة ميزان المدفوعات ، وتصاعد حجم الديون الخارجية . كما أظهرت اتجاهات التجارة الخارجية لمصر منذ السبعينات ، تراجع فى قيمة الصادرات وعجزها عن مقابلة احتياجات البلاد من الواردات المنظورة وغير المنظورة ، والتى تضخمت بشكل ملحوظ فى تلك الفترة (١١٨) .

من ذلك يتضح أن مصر لم تعط قضية التصدير وزنها الحقيقى ، فكل ماتم فى هذا الشأن ليس الا مجرد عملية اتخاذ اجراء ات تنظيمية ، أو اتخاذ سياسات فى مجال التجارة الخارجية والنقد الأجنبى ، وكلها اجراء ات وسياسات تؤدى الى تشجيع الصادرات فى الأجل القصير . ولكن ماهو مطلوب فى هذا الخصوص هو وضع استراتيجية للتصدير فى المدى

الطويل تتسم بالشمول ، بحيث يتم فى اطارها اختيار عدد محدود من الصناعات أو أوجه النشاط التى تتوفر فيها للدولة المزايا النسبية ، وتتميز منتجاتها بالقبول والقدرة على المنافسة فى الأسواق الأجنبية ، على أن يراعى عند تحديد المزايا النسبية ان لاتتوقف فقط على الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ، وانما يجب أن تلعب الخبرات المكتسبة دورا أساسيا فى تحديد هذه المزايا • كما يجب أن يؤخذ فى الحسبان كذلك عند تحديد محتوى هذه الاستراتيجية ان تشتمل على صناعات تصديرية تنتج سلع غير تقليدية ، بجانب الصناعات التى تنتج السلع التقليدية ، على أن تستند هذه الصناعات الى قاعدة تكنولوجية محلية مناسبة (١١٩) حتى تحقق مزايا نسبية مكتسبة ، وبحيث تصبح صادراتها تنافسية فى السوق العالمية • ومن هنا فان توافر القدرة على خلق وتطوير التكنولوجيا محليا يعتبر ضرورة من ضرورات الامن القومى ، لان الاستمرار فى الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة يترتب عليه استمرار الاعتماد على العالم الخارجى ، وهو يمثل تهديدا للأمن القومى (١٢٠) كذلك يتحتم أن تستند استراتيجية التصدير على زيادة الكفاءة فى استخدام الموارد عن طريق الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة ، وتطور المهارات التنظيمية واستغلال وفورات الحجم والتى تتطلبها المنافسة الخارجية ، وبذلك تزيد القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التصديرية فى السوق الدولية ، بحيث يمكن فتح منافذ تصديرية جديدة فى الدول المتقدمة• على أنه لايجب ان يفوتنا ان تصور هذه الاستراتيجية التصديرية لايمكن ان يتم بمعزل عن الظروف العالمية والتغيرات التى حدثت وتحدث فى هيكل الاقتصاد العالمى ، كمايجب أن يأخذ فى اعتباره ضرورة الاهتمام والعناية بأسواق الدول النامية لكونها اسواقا هامة يجب المحافظة عليها ، حيث تقل فيها صعوبات التسويق التى تواجهها المنتجات المصرية فى أسواق الدول المتقدمة • فأسواق الدول النامية تكون أقل تشددا فى الجودة وفى مواصفات الانتاج•كما يجب أن تكون هذه الاستراتيجية التصديرية جزءا من استراتيجية

متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تأخذ في اعتبارها ضرورة التركيز على النهـــــوض بقطاع انتاج المعدات والآلات Machinetoal Sector الذى ينتج الآلات التى تنتج الآلات والمعدات التى تستخدم مباشرة فى انتاج السلع النهائية • وبذلك يتسنـــى توسيع قاعدة الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية ، حيث ان ديناميكية هذا القطاع تتمثل فـى قدرته على توسيع ذاته ، ومن ثم تتلاشى الآثار السلبية لعملية الاستثمار فى هذا القطـــاع على ميزان المدفوعات • وفى هذا ضمانا هاما للأمن القومى •

ولاشك ان استراتيجية التصدير سوف تكون اسلم اذا كانت تمثل جزءا من استراتيجيـة عربية كاملة تنظر الى مصر باعتبارها جزءا لايتجزأ من العالم العربى ، وتأخذ فى حسبانهـا طبيعة الظروف فى البلدان العربية واحتمال التغيرات فيها ، وهو مايزيد من امكانيات النجاح المرتقبة لهذه الاستراتيجية • اذ ان امكانيات العالم العربى مجتمعة تفوق بمراحل ، اذا مـا توافر لها الاطار التنظيمى الملائم ، مجموع الامكانيات الفردية للأقطار المكونة للعـــــالم العربى (١٢١) • وهنا تبرز لنا أهمية الاستراتيجية البديلة التى تعتمد على القـــــوة الاقتصادية القومية (من خلال التعاون مع البلدان العربية) أو الاقليمية (من خـلال التعاون مع البلدان الافريقية) (١٢٢) التى تتمثل ، كما سبق أن ذكرنا،فى وجـــود قواعد صناعية ضخمة فى مجموعة من الدول تضمها منطقة جغرافية واحدة ، وتتمتع بكبر حجم السوق بها •

ونود أن نشير هنا الى أن استراتيجية التصدير التى تعتمد على القوة الاقتصاديـــة القومية من خلال التعاون والتنسيق مع البلدان العربية ، كمطلب حيويـــة للتصنيع والتنمية ، لايجب أن تقتصر على المبادلات التجارية ، بل يتحتم ان تمتد كذلك ، وبالدرجة الاولى ، الى الأنشطة الانتاجية ، ويكون التعاون والتنسيق عندئذ انتاجيا حتى

يمكن أن يعطى الأساس لتكثيف المبادلات والتعاون التجارى ، على أن يراعى أيضا أن تتجه عملية التصنيع الى الانتاج من أجل السوق المحلية وبالأسعار التى تتناسب ومستوى الدخول فى البلدان العربية .

المبحث الثانـــى

ـــ

استراتيجية التصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية

ـــ

قد يكون من المفيد ، بل من الضرورى ، ونحن بصدد تحديد الملامح الرئيســـية لاستراتيجية التصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية ، التى تعتمد بدرجة أكبر على الذات ، والتى قد تكون أكثر ملاءمة لظروف وأوضاع مصر الاقتصادية ، ان نشير ، فى عجالة ، الى النتائج التى ترتبت على سلبيات استراتيجية التصنيع القائمة على الاحلال محل الواردات ، التى نفذت فى مصر فى منتصف الخمسينات ، وكذلك سياسة تشجيع التصنيـع من أجل التصدير ، التى زاد الاهتمام بها منذ النصف الأول من السبعينات • تلـــك النتائج التى انعكست على تعقيد عملية التصنيع ذاتها ، وأدت فى نهاية الأمر الى مزيد من العجز فى ميزان المدفوعات • فلقد كانت المحصلة النهائية لكل من استراتيجية الاحلال محل الواردات ، وما أدت اليه من زيادة فى قيمة وحجم الواردات (مع التسليم بحدوث تغير فى هيكلها) ، وسياسة تشجيع التصنيع من أجل التصدير ، وما أدت اليه مـــن تهافت على استيراد انواع التكنولوجيا المعقدة والباهظة التكاليف ، تزايد العجز فـــى ميزان المدفوعات ، الذى بلغ ٣١ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ وارتفع الى ٣٩١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ والى ٦١٠ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ ثم هبط الى ٣٩١مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨٢ والى ٧٦ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤/٨٣ (١٢٢) .

ولقد ساهم هذا العجز فى ميزان المدفوعات الى حد كبير فى تفاقم مشكلة المديونيـــة الخارجية لمصر ، التى أصبحت تهدد مستقبل عملية التصنيع ذاتها ، وبالتالى التنمية • فقد زاد الدين العام الخارجى المستحق على مصر من ٢ر٩ بليون دولار فى عام ١٩٧٤ ، الى ٩ر٩٢ بليون دولار فى عام ١٩٧٨ ، والى ١٥ر٢٥ بليون دولار فى عام ٨٢/٨٣

ثم الى ١٠٢٣ بليون دولار فى عام ٨٦ /١٩٨٧ (١٢٤) .

وتتضح لنا جسامة مشكلة المديونية الخارجية لمصر ، ومدى تأثيرها فى اعاقة استمـــرار عملية التنمية والتصنيع من ناحية ، وفى زيادة درجة الاعتماد على العالم الخارجى للحصـــول على مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة والتكنولوجيا الحديثة اللازمة للانتاج من ناحية أخرى لو نظرنا الى نسبة ماتمثله الديون الخارجية المستحقة على مصر من اجمالى الناتج القومى ، حيث نجد أن نسبة اجمالى الدين المدنى الخارجى المستخدم الى اجمالى الناتج القومـــــى قد بلغت ٢٦٪ فى عام ١٩٧٤ و ٦٣٪ فى عام ١٩٧٨ و ٥٥ر٣٪ فى عام ٨٦ /١٩٨٧ (١٢٥) وأن نسبة هذا الدين الى حصيلة الصادرات قد بلغت ٢٦٨ر٧٪ فى عام ١٩٧٤ و١٥٧ر٧٪ فى عام ١٩٧٨ و ٣٩٩ر٨ ٪ فى عام ٨٦ /١٩٨٧ . ولاشك أن الصورة سوف تصبـــح أكثر وضوحا فيما يتعلق بمشكلة المديونية الخارجية لمصر ، اذا مانظرنا الى ماتمثله أعبـاء خدمة هذه الديون بالنسبة لحصيلة الصادرات ، اذ تظهر الاحصاءات ان نسبة مدفوعـــات خدمة الدين الى حصيلة الصادرات قد بلغت ١٢ر٤٪ فى عام ١٩٧٤ و ١٢ر٩٪ فى ســنة ١٩٧٨ وارتفعت الى ٢٧ر٩٪ فى سنة ٨٦ /١٩٨٧ (١٢٦) ، مما يعنى ان مايربو على ربع حصيلة صادرات الدولة قد استنزف من أجل خدمة ديونها الخارجية ، الأمر الذى ترتب عليه ضعف القدرة الاستيرادية ، حيث انخفضت المدة التى تكفى خلالها الاحتياطيات مـن العملات الأجنبية لتغطية ماتحتاج الدولة لاستيراده من ١ر٩ شهرا فى عام ١٩٧٨ الـــى ١ر٧ شهرا فى عام ٨٣ /١٩٨٤ ثم ارتفعت الى ٢ر٢ شهرا فى عام ٨٦ /١٩٨٧ (١٢٧) ، وأدى ذلك بالتالى من خلال الضغط على موارد النقد الأجنبى ، وهى محدودة بطبيعتهـا ، الى تفاقم مشكلة الطاقات العاطلة فى الجهاز الانتاجى ، وخاصة فى القطاع الصناعى . فاذا أضفنا الى ذلك اعتماد مصر على الموارد الاجنبية بدرجة كبيرة ، وعدم وجود سياسة واضحـــة وسليمة للاقتراض الخارجى ، فانه يمكن القول أن حقيقة مشكلة التصنيع والتنمية فى مصـــر

ترجع فى جوهرها الى مشكلة ديونها الخارجية المتفاقمة •

نستخلص من التحليل السابق نتيجة هامة مؤداها ضرورة اعتماد التصنيع ، وبالتالى التنمية فى مصر ، على الموارد الداخلية بصفة أساسية ، على أن يكون اللجوء الى استخدام الموارد الاجنبية كعنصر مكمل للموارد والامكانيات الداخلية • وفى ضوء ذلك يصبح من الضرورى ان تكون استراتيجية التنمية بالشكل الذى يساعد على تنمية الموارد والامكانيات المحلية وحسن استخدامها من ناحية ، وترشيد سياسة الاقتراض من العالم الخارجى بالشكل الذى لايؤدى الى التورط فى مشكلة مديونية خارجية قد تؤدى الى اعاقة عملية التصنيع ، وبالتالى التنمية من ناحية أخرى • ومن هنا تبرز أهمية استراتيجية التصنيع بالاعتماد على الذات •

والواقع أنه قد ترتب على الصعوبات العملية التى واجهت سياسة تشجيع اقامة صناعات للتصدير فى مصر ، وبالتالى تطبيق استراتيجية للتصنيع من أجل التصدير ، والتى تمثلت فى عدم قدرة صناعات التصدير المصرية على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية ، لماتتطلبه هذه الصناعات من توافر معدلات مرتفعة للكفاءة الانتاجية ، وسياسات ونظم متقدمة للتسويق ، فضلا عما تحتاجه من تكنولوجيا حديثة قد لاتتوافر فى الغالب الا لدى الشركات دولية النشاط ، مما يجعل حركة التصنيع من أجل التصدير فى البلدان النامية ومنها مصر تحت سيطرة هذه الشركات متعددة القوميات ، وبما يؤدى الى الخضوع للقوى الاحتكارية فى الخارج ، علاوة على مايواجه صناعات التصدير من حواجز عالية للحماية تضعها الدول المتقدمة أمام الواردات من السلع الصناعية القادمة اليها من الدول النامية • يضاف الى ذلك ان صناعات التصدير غالبا ماتبقى على ثنائية الاقتصاد النامى دون أن تؤدى - فى الغالب - الى خلق صناعات جديدة • ويحدث ذلك ، بصفة خاصة ، عندما يتم تشجيع اقامة صناعات التصدير باستخدام رأس المال الاجنبى ، ومن خلال انشاء المناطق الحرة •

نقول انه قد نجم عن الكثير من الصعوبات التى ظهرت امام اقامة صناعات للتصدير (١٢٨) ان برز فى مصر الرأى الذى ينادى بضرورة تبنى استراتيجية التصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية (١٢٩).

وبادىء ذى بدء نلفت النظر الى أن هذه الاستراتيجية لم تتح لها الفرصة بعد للتطبيق العملى فى الدول الآخذة فى النمو فى العالم الثالث . ولذلك فاننا سنقتصر هنا على تحليل بعض النقاط النظرية المرتبطة بها .

وبوجه عام تهدف هذه الاستراتيجية الى اشباع مجموعة الحاجات الداخلية المادية والثقافية الأساسية للغالبية من أفراد المجتمع عن طريق تطوير الهيكل الانتاجى (الصناعى وغير الصناعى) فى اطار الامكانيات الفعلية الحالية والاحتمالية للاقتصاد القومى ، ليتسنى انتاج مايشبع الحاجات الاجتماعية الداخلية لغالبية السكان . على أن يراعى ضرورة تحقيق التكامل بين انتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لاشباع الحاجات الأساسية للسكان وبين انتاج السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ، بما يكفل تطوير الهيكل الانتاجى على النحو الذى يكفل تحقيق التوازن بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالى (١٣٠) ، وبما يؤدى فى الوقت ذاته الى تفادى مايحدث من ضغوط نتيجة ازدياد عجز ميزان المدفوعات ، وبالتالى زيادة الاستدانة والتبعية للخارج . معنى ذلك ان انتاج الحاجات الأساسية لغالبية السكان يمثل نقطة البدء لكل جهود التطوير والتنمية . ومن هنا يصبح التطور والنمو الاقتصادى والاجتماعى للدولة معتمدا ، بالدرجة الاولى على القوة الذاتية للمجتمع ، وليس على النظام الاقتصادى الدولى ، ومايحدث فيه من تغيرات . وبذلك يكون التوجه الى الخارج للحصول على ماهو ليس متوفر فى الداخل سواء أكان من مواد وسيطة أو سلع رأسمالية أو استهلاكية ، على أن يتوقف ذلك على القدرة الاستيرادية التى تتحدد بدورها بالقدرة التصديرية ، وبالتسهيلات

التى تحصل عليها الدولة من الخارج • كما أن القدرة التصديرية تتوقف على نوع الصادرات والأسواق التى يتم التعامل فيها ، والشروط التى يتم بها التعامل • على أنه يلزم بالنسبة للصادرات أن نفرق بين نوعين من الصادرات •

الصادرات التقليدية التى نتجت عن نمط تقسيم العمل التقليدى ، والصادرات الجديدة التى تنتج عن تطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات تدريجيا • فبالنسبة للصادرات التقليدية يتعين العمل على تعظيم الايرادات الناتجة عن بيعها ، وذلك عن طريق البحث عن شروط بيع أفضل فى السوق العالمية ، دون السعى الى تعظيم انتاجها ، حتى يتغير هيكل الانتاج • أما فيما يتعلق بالصادرات الجديدة فيتطلب الامر أن تكون من السلع التى يتزايد عليها الطلب العالمى ، مما يجعل شروط تسويقها فى الخارج أفضل • على أنه يلزم لبلوغ ذلك الوصول الى الأسواق المناسبة التى تتمتع بحد أدنى من الاستقرار على الأقل فى المدى الطويل ، وتتوافر فيها شروط التعامل المواتية بعيدا عن العقبات التى تضعها الدول فى مواجهة صادرات غيرها من الدول الأخرى ، وكذلك التنظيمات الدولية التى تتمثل فى الاحتكارات العالمية التى تسيطر على الأسواق فى الاجزاء المتقدمة والمتخلفة من العالم الرأسمالى • وقد يستلزم تحقيق ذلك حماية الصناعات الوطنية ، وعدم قبول التسهيلات والمساعدات التى تخضع لشروط مجحفة أو سياسية ، فضلا عن الجدية فى تعبئة الفائض الاقتصادى ، وعدم تبديده ، بحيث تقل الحاجة الى رأس المال الأجنبى الى أدنى حد ممكن ، وتتقلص بذلك استدانة مصر من الخارج •

والواقع أنه على الرغم من المزايا التى تحققها استراتيجية الاعتماد على الذات ، من الناحية النظرية ، والتى تتبلور فى أن التصنيع انما يتم لاشباع الحاجات الأساسية للسكان ، اذ لايمكن الاختلاف حول أولوية اشباع الحاجات الاساسية ، فانه يرد على هذه الاستراتيجية بعض التحفظات ، نتيجة للعقبات التى تواجهها عند تطبيقها فى الواقع

والتى من أهمها صعوبة تحديد الحاجات الأساسية ، لان هذه الحاجات تنطوى على أنواع متعددة ومتنوعة من السلع والخدمات ، فأى من هذه الانواع المتعددة والمتنوعة من السلع والخدمات يعد أساسيا وأيها يعد غير أساسى • فالأمر فى النهاية لابد وأن ينطوى على قدر من التحكم من جانب القائمين على التخطيط لفرض أولوياتهم على المجتمع ككل كذلك فان قيام هذه الاستراتيجية على التوجه الى الداخل والاعتماد على الذات قد يساء تفسيره على أنه دعوة الى الاكتفاء الذاتى واغفال المزايا التى يمكن أن تترتب على التخصص الدولى • ومن ثم يوجد احتمال ان تتجه هذه الاستراتيجية الى المغالاة فى الاعتماد على الذات بالقدر الذى يتناقض مع ماتتمتع به الدول من مزايا نسبية فى الزمن الطويل ، وهو أمر لايمكن التقليل من خطورته (١٣١) • يضاف الى ذلك ان تحديد الحاجات الاساسية التى يتم اشباعها يرتبط بالضرورة بمستوى معين للدخل وبنمط معين لتوزيعه • ولاشك أن مقتضيات التنمية ستفرض بالضرورة وجود تفاوت فى الدخول • وهنا تثور مشكلة حول تحديد الحاجات الأساسية ، ولأى مستوى من مستويات الدخول يتم هذا التحديد • وعلاوة على ذلك فان توفير العملات الاجنبية لاستيراد مالايمكن انتاجه محليا ، ومايتطلبه ذلك من ضرورة تشجيع صناعات التصدير ، من الطبيعى ان يؤدى الى انتاج سلع تشبع حاجات أبناء الدول الاجنبية ، ومن بينهم أبناء الدول المتقدمة • وهى حاجات غالبا ما تختلف فى طبيعتها عن الحاجات الأساسية للسكان التى يفترض انتاجها فى ظل استراتيجية الاعتماد على الذات • ومع التسليم بأن الاعتبارات العملية ستفرض بالضرورة انتاج سلع خلاف مايعد لازما لاشباع الحاجات الأساسية للسكان ، فان ذلك لايحوز النظر اليه الا فى ضوء انه مجرد استثناء من القاعدة العامة (١٣٢) .

فى ضوء ماتقدم يتضح أن نقطة البداية فى استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية - اذا ماتم تطبيقها فى مصر - تكمن فى تحديد الحاجات الأساسية للسكان • ويتطلب ذلك

ضرورة البحث عن مدى ملاءمة أو اختلاف الهيكل القائم للانتاج (الصناعى وغيرالصناعى) مع امكانية اشباع هذه الحاجات • ثم اجراء التغيرات التى يجب أن تحدث فى هيكل الاستهلاك وبالتالى فى هيكل الانتاج ليتسنى القضاء على هذه الاختلافات ان وجدت •

وعلى الرغم من كون تحديد الحاجات الاساسية أمر ينطوى على حكم تقديرى لأولويات المجتمع من جانب القائمين على التخطيط - كما سبق أن ذكرنا - فان ذلك لايجوز أن يحول دونه ترشيد هذا الحكم ، بمحاولة الاستدلال بمعايير موضوعية تساهم فى ايضاح البدائل المختلفة للحاجات ومن بين هذه المعايير الموضوعية ، حجم وهيكل الموارد المتاحة ، مستوى الدخل ونمط توزيعه • وفى ضوء ذلك يتم تخطيط الانتاج على النحو الذى يحقق اشباع الحاجات الأساسية ، وبما يضمن استخدام الموارد المتاحة على أكفأ وجه ممكن ، سواء فى مجال الانتاج المحلى أو الانتاج للتصدير أو استيراد مايشبع هذه الحاجات • على أن يراعى أيضا فى هذا الصدد ضرورة احداث تغييرات جوهرية فى هيكل الصناعة ، بما يسمح باقامة صناعات ثقيلة محورية تعد دعامة وأساسا للعديد من الصناعات الوسيطة والرأسمالية ، وبحيث تحقق المزيد من التفاعل والتشابك الاقتصادى بين القطاعات المختلفة ، وعلى وجه الخصوص بين القطاع الزراعى والقطاع الصناعى •

كما يراعى كذلك ضرورة تطوير التكنولوجيا المستخدمة فى عمليات الانتاج لتتفق مع الظروف الواقعية للاقتصاد المصرى • وبذلك يمكن لهذه الاستراتيجية المتطورة أن تقضى ، أوتخفف من سلبية استراتيجية التصنيع للاحلال محل الواردات التى تمثلت فى تسهيل استخدام أساليب الفن الانتاجى الكثيف لرأس المال ، مما قد يساهم فى التقليل من البطالة •

يضاف الى ذلك حتمية توجيه استراتيجية التنمية بما يكفل تحقيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخل حتى يسهل تحديد المقصود بالحاجات الأساسية ، وعلاوة على كل ذلك لابد أن يتم نمط توزيع الدخل على النحو الذى يكفل استمرار اتساع نطاق السوق أمام

الانتاج المحلى ، دون الاخلال بمقتضيات العمل على زيادة الادخار وبما يكفل المزيد من التراكم الرأسمالى .

الخلاصـــة

- تميز الاقتصاد المصرى فى العصر الحديث باختلال فى التوازن بين الموارد الماديـــة والموارد البشرية فى اطار هيكل انتاجى جامد يرتكز معظمه ، ولفترة طويلة ، علـــى قطاع واحد وهو قطاع الزراعة • ورغم الدور الرئيسى الذى يؤديه القطاع الزراعى فـــى النشاط الاقتصادى ، فقد عجز عن توفير المواد الغذائية الضرورية لاحتياجات السكان ، فضلا عن توفير الموارد اللازمة للتوسع فى الأنشطة الانتاجية خارج الزراعة ، وبوجـــه خاص فى قطاع الصناعة • وهكذا عجزت الزراعة عن مواجهة الطلب الكلى على المنتجات الزراعية بوجه عام ، والمواد الغذائية على وجه الخصوص ، ونشأت لذلك فجوة غذائيـة أخذت تتسع سنه بعد أخرى ، بل وتخلفت الزراعة فى نهاية الامر عن القيام بـــدور محرك النمو فى الاقتصاد المصرى •

- ان السبيل للاسراع بالنمو الاقتصادى ، ولتنويع الأنشطة الانتاجية فى الاقتصـــاد المصرى ، ولتخفيف أثر الاعتماد على القطاع الواحد ،و لتقليل عبء اختلال التوازن بين الموارد المادية والموارد البشرية ، وكذلك للحد من عدم التناسب بين الزيادة فـــى الاستهلاك والزيادة فى الانتاج ، تمثل فى اللجوء الى التصنيع •

- وضعت مصر منذ منتصف الخمسينات استراتيجية للتنمية تستهدف ليس فقط توسيـــع نطاق قطاع الصناعة ، بل ودفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باقامة قاعـدة صناعية تضمن انطلاق القطاع الصناعى وزيادة اهميته النسبية فى الاقتصاد القومـــى بالمقارنة بالقطاعات الأخرى واهمها الزراعة، وبتطوير التكنولوجيا المستخدمة فى مختلف جوانب النشاط الاقتصادى • ولقد ترتب على ذلك حدوث تحول كبير نحو الاهتمـام بالصناعة وخاصة الصناعة التحويلية • فقد تزايد الاستثمار فى قطاع الصناعة ، كمـا

زادت مساهمة الصناعة فى الانتاج وفى تشغيل العمالة وفى القيمة المضافة .

- فى كل مرحلة زمنية من مراحل التصنيع تكون هناك صناعات معينة هى التى تقود عملية التنمية الصناعية ، ومن ثم التنمية الاقتصادية الشاملة ، لذلك فقد بدأت مصر برامجها وخططها فى مجال التصنيع بالتركيز على الصناعات الاستهلاكية ، بل واختارت نمط التصنيع القائم على الاحلال محل الواردات ، باعتباره الأكثر ملاءمة للامكانيات وللظروف الاقتصادية للبلاد حديثة العهد بالتصنيع مثل مصر ، ولكونه النمط الذى استخدمته البلدان الرأسمالية فى بداية مراحل نموها الصناعى .

- لقد أدى تبنى مصر لاستراتيجية الاحلال محل الواردات الى نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية ومن ثم الى تكريس الاختلال والانحراف فى البنيان الاقتصادى فقد تزايدت معدلات نمو قطاعات الخدمات عن معدلات النمو فى القطاعات السلعية ، كما تخلفت معدلات النمو فى القطاع الزراعى عن تلك التى تحققت فى القطاع الصناعى. ولقد ترتب على ذلك ظهور وانتشار الاختناقات فى المشروعات الصناعية الجديدة بصفة خاصة والجهاز الانتاجى بصفة عامة .

- ان استراتيجية الاحلال محل الواردات وما نجم عنها من انشاء صناعات جديدة فى ظل حماية صارمة غير ناجحة اقتصاديا عقدت عملية التصنيع ذاتها وترتب عليها تباطؤ معدلات النمو الصناعى بصفة خاصة ومعدلات النمو الاقتصادى بصفة عامة . ورغم تواضع معدلات النمو الصناعى ، فقد كانت مصحوبة بضغوط تضخمية واضحة زادت عملية التصنيع تعقيدا ، وفاقمت من حدة مشكلة الطاقات العاطلة فى الصناعة وارتفاع تكاليف الانتاج الذى كان له ولاشك آثار قوية فى اضعاف القدرة التنافسية للصناعات الوطنية محليا ، أمام الواردات ، وخارجيا فى الاسواق العالمية . ولذلك نجد أن

نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج القومى لم يتجاوز فى مصر ١ر١٣٪ فى الوقت الذى وصل فيه فى بعض الدول الأخرى ، كالهند ١ر١٦٪ ، وسنغافورة ٣٠ ٪ وكوريا ٦ر٣١٪ ، والصين ٣٦٪* .

- لم تحقق استراتيجية التصنيع القائمة على انتاج بدائل الواردات التى تم تطبيقها فى مصر ماكان مرجوا منها من نتائج فى مجالات تحقيق الاكتفاء الذاتى ، والحد من الواردات ، وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات ، ومن ثم توفير النقد الأجنبى. بل يظهر الواقع ان ماتحقق من نتائج جاء عكس ماكان متوقعا ، حيث تفاقمت مشكلة العجز فى ميزان التجارة السلعية بين الواردات والصادرات ، وبالتالى في ميزان المدفوعات ، وتزايدت ديون مصر الخارجية وازداد الاعتماد على العالم الخارجى فى استيراد التكنولوجيا للاستخدام المحلى .

- لاتجيد معظم الدول النامية ، ومنها مصر - فى الغالب من الأحيان - عملية نقل التكنولوجيا والاستفادة بها وفقا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية السائدة.اذ نلحظ ميلا متزايدا لدى هذه الدول ، وهى تقوم بعملية نقل التكنولوجيا الصناعية ، الى استيراد أحدث أنواعها مما يعمل على خلق العديد من المشاكل الفنية والتنظيمية والادارية والاقتصادية والاجتماعية ، لذلك نجد ان عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة قد اتسع نطاقها لتشمل بجانب نقل التكنيك الصناعى نقل رأس المال والمهارات الفنية والادارية والتنظيمية ومختلف أوجه المعرفة والخبرات الانسانية ، مما يعنى اعتمادا متزايدا على الخارج لاستيراد غالبية متطلبات التصنيع . ولفترة طويلة من الزمن

---

* انظر : د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، التصدير الصناعى كمؤشر للتطوير التكنولوجى والتنمية فى مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٢١ و ٤٢٢ - يوليو وأكتوبر ١٩٩٠ ، ص ٤٠١ و ٤٠٥ .

مع مايؤدى اليه ذلك من ضغط كبير على موارد الاقتصاد الوطنى ، وبصفة خاصة من العملات الاجنبية ، الأمر الذى أصبحت معه استراتيجية الاحلال محل الواردات ، بمرور الوقت تمثل عبئا على الاقتصاد القومى وعائقا أمام تطوره وانطلاقه.

- أدت سلبيات استراتيجية الاحلال محل الواردات ، ومانجم عنها من مشاكل عديدة ، الى تبنى الدولة لسياسة تشجيع اقامة صناعات للتصدير فى مصر وذلك اعتبارا من منتصف السبعينات ، الا أن الانسياق العشوائى وراء سياسة تشجيع اقامة صناعات للتصدير لم يساعد فى تأمين وجود مورد مستمر ومستقر للنقد الأجنبى يمكن الاعتماد عليه فى تمويل الواردات من الآلات ومستلزمات الانتاج اللازمة لمشروعات التنمية . هذا بالاضافة الى أن الممارسة العملية لهذه السياسة قد أدت الى زيادة حدة ماتعانيه مصر من مظاهر ثنائية الاقتصاد والتبعية التكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة ، خاصة فى ظل ظروف التبادل الدولى وزيادة قوة الشركات المتعددة الجنسية العملاقة التى أدت الى تعضيد القوى الاحتكارية فى الأسواق العالمية .

- لقد ظهر اتجاه واضح من جانب الدولة ، خاصة فى السنوات الاخيرة ، نحو التركيز على أهمية تشجيع الصادرات المصرية ، وبوجه خاص من السلع الصناعية ، وزيادة مساهمة القطاع الخاص فى مجال التصدير ، حيث بذلت الدولة جهودا محسوسة فى هذا المجال من خلال السياسات الانتاجية والتسويقية والتشريعات والاجراءات التنفيذية والتنظيمية ، الا أن هذه الجهود لم تحقق سوى زيادة محدودة فى حجم وقيمة الصادرات ، لانها قد اقتصرت على ازالة المعوقات والعقبات التى تعترض عملية التصدير فى الأجل القصير ، والتى تهدف الى تبسيط اجراءات التصدير وخفض تكلفته ومن ثم زيادة امكانيات الأرباح الناتجة حتى يتوفر الحافز على التصدير . كما ان دور القطاع الخاص لازال محدودا فى مجال التصدير ، وانه لايزال ينتج بصفة

أساسية للسوق المحلية • لهذا فان الصناعات التصديرية Export Oriented في مصر - فيما عدا بعض الاستثناءات لم تتمكن من توسيع انتاجها وزيادة صادراتها وكذلك عائداتها من النقد الأجنبى ، الأمر الذى أسهم بدوره فى تباطؤ نمو الانتاج الصناعى • لذلك فان الأمر يتطلب لتنمية الصادرات المصرية بدرجة ملموسة ضرورة دعم صناعات التصدير ، يتبنى استراتيجية للتصدير طويلة الأجل ترمى الى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار فى الصناعات التى تتمتع منتجاتها بميزة نسبية مما يدعم الوضع التنافسى للصادرات المصرية فى السوق العالمية • على أن يؤخذ فى الاعتبار فى هذا الصدد ضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة التى يتزايد دورها فى تصدير السلع كثيفة العمل التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، مع اجراء الدراسات العلمية المستمرة التى توضح التغيرات فى الميزة النسبية ، ومن ثم فى الوضع التنافسى للصادرات المصرية ، وكذلك القيود واجراءات الحماية التى توضع من جانب الدول المتقدمة وتأثيرها على امكانيات التصدير والنفاذ الى الأسواق الخارجية حتى يمكن اخذها فى الاعتبار عند وضع استراتيجية للتصدير فى مصر للاسراع بمعدل نمو الصادرات وتدعيم موقف المنتجات المصرية فى السوق العالمية •

- لقد أدى ما أسفرت عنه استراتيجية الاحلال محل الواردات وسياسة تشجيع الانتاج من أجل التصدير من نتائج عملية سلبية وعكسية لما كان متوقعا لها من أهداف أن ظهر اتجاه فى محيط الفكر الاقتصادى فى مصر يحبذ اتباع استراتيجية للتصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية للسكان • ويعنى ذلك ان التصنيع يجب أن يتم بهدف تلبية الاحتياجات الضرورية فى السوق المحلية بصفة أساسية ، وليس بهدف التصدير أو لانتاج بدائل للواردات • ونلفت النظر الى أن نمط التصنيع الذى

يتم لتلبية احتياجات السوق المحلية لايعنى أسلوب التصنيع المبنى على أساس الطلب المسبق بالمعنى المتعارف عليه فى النمط الرأسمالى ، ولكن المقصود هو أن يصبح هدف عملية التصنيع توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لحياة الغالبية العظمى من السكان ، بالشكل الذى يسمح به مستوى متوسط الدخل الحقيقىللفرد وأهداف التنمية • ويتطلب ذلك من المهتمين بالتنمية أن يعملوا على مساعدة القائمين على خطط التنمية فى التحديد الدقيق للحاجات الأساسية فيما يتعلق بالحد الأدنى لمستويات الاستهلاك التى يمكن الوصول اليها فى المستقبل القريب ، وحينئذ يصبح التخطيط الاستهلاكى محور الارتكاز ويتبعه بالضرورة تخطيط الانتاج. وحتى يتسم هذا الجهد بالواقعية فان مستويات الاستهلاك المبدئية هذه يجب أن تحدد محليا بعيدة تماما عن مستويات الدخول بعيدة المنال أو التى يصعب الوصول اليها الآخلال فترة زمنية غير مقبولة •

- لاينبغى أن يفهم من المناداة باتباع استراتيجية التصنيع لاشباع الحاجات الأساسية من خلال الاعتماد على الذات بأنه دعوة الى الاستغناء عن التكنولوجيا الحديثة المستوردة من الدول المتقدمة والاكتفاء بأساليب انتاجية تقليدية يمكن خلقها وتطويرها محليا • بل المطلوب فى هذا الشأن هو تطوير التكنولوجيا التقليدية كثيفة العمل التى لايثبت عجزها اقتصاديا ، مع تطوير التكنولوجيا المستوردة لظروف الاقتصاد القومى ، فضلا عن ابتكار تكنولوجيا محلية ، تساعد على خلق فرص عمالة ، وعلى زيادة اعتماد الدولة على نفسها بما يؤدى الى احلال المواد والخامات المتاحة محليا فى التصنيع محل المواد والخامات المستوردة بقدر الامكان ، كما يجب أن تكون هذه التكنولوجيا المحلية المبتكرة وسيلة لتنفيذ استراتيجية للتنمية تركز على تحسين مستوى معيشة الغالبية من أفراد المجتمع •كما يمكن للتكنولوجيا الغربية أن تفيد

فى هذا المجال من خلال تبسيط الأساليب التكنولوجية الخاصة بها والتى يغلب عليها طابع التعقيد ٠

- ان استراتيجية التنمية بالاعتماد على الذات ، لاشباع الحاجات الأساسية ، تحتاج الى وقت طويل ، الأمر الذى لم يعد مقبولا أو ممكنا اليوم للاعتبارات الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية ٠ فغالبية أفراد المجتمع لم تعد تحت وطأة الشعور المتزايد بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة ، على استعداد للانتظار لفترة طويلة لترى ثمار عملية التنمية ٠ ومن هنا يتبين مدى أهمية تقصير المدى الزمنى لبرامج التنمية الصناعية والاقتصادية الى فترات معقولة ومقبولة من وجهة نظر المجتمع ٠

- ان جوهر أى استراتيجية للتصنيع يتمثل فى الأساس فى تحديد طبيعة الصناعات القائدة Leading industries التى تقود عملية التنمية الصناعية، وكذلك السياسات التى يتم على أساسها انشاء هذه الصناعات ، سواء لهدف التصدير أولتوفير بدائل للواردات أو لاشباع الحاجات الاساسية للمجتمع ٠ واذا أردنا تحديد هذه الصناعات التى تبدأ بها عملية التصنيع والتى يقع عليها عب ء قيادة عمليات التنمية الصناعية ، وبالتالى التنمية الاقتصادية الشاملة ، من واقع علاقات التشابك والجذب الصناعية من الخلف أو من الامام ، فانه لاينبغى أن نعتمد فى هذا الصدد على انماط التصنيع التاريخية التى استخدمت فى البلدان الرأسمالية ، أوتلك التى اتبعت فى الدول الاشتراكية ٠ لان نجاح هذه الانماط فى هذه البلدان ، كان رهن ظروف محلية ودولية لم تعد متوفرة أو ممكنة بالنسبة لمصرفى الوقت الراهن بل يجب أن يستفاد فى هذا الشأن من تجارب التصنيع فى الدول النامية فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة ، لانها الفترة التى شهدت الاهتمام المتزايد بشئون التصنيع فى الدول النامية ٠

- لابد أن تتوافر العناصر التى تهيىء لنمط التصنيع المختار ظروف وضمانات نجاحه، وحيث أن معدل النمو الاقتصادى يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى ومعدل نموها، فان الأمر يستلزم للتعجيل بالتنمية الصناعية، وبالتالى التنمية الاقتصادية، ضرورة الاهتمام بصناعات السلع الانتاجية لان حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى يتوقف فى الواقع على الحجم المتاح له من السلع الانتاجية، ومن هنا تصبح نقطة البدء فى عملية التصنيع هى الاهتمام بالصناعات الثقيلة، والعمل على زيادة انتاج صناعات السلع الانتاجية. وان تركيزا خاصا لابد وأن يعطى للصناعات التى تقوم بانتاج الآلات بمقارنتها بالصناعات الأساسية.
فمنتجات الصناعات الأساسية هى بطبيعتها منتجات وسيطة، وان كانت تساعد على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى، الا أن انتاج صناعات الآلات يظل هو المحدد الأساسى لحجم هذه الطاقة الانتاجية.
- ان نجاح أى استراتيجية للتنمية فى مصر يتطلب ضرورة ايجاد نوع من الترابط والتنسيق بين كافة مايتم اختياره من سياسات قومية فى هذا الخصوص، وفى هذا الاطار يكون من المحتم وضع استراتيجية ملائمة واضحة للتنمية الزراعية بشقيها الأفقى والرأسى، تركز على زيادة الانتاج الزراعى، وبوجه خاص من المواد الغذائية الرئيسية ليتسنى التخفيف من حدة الفجوة الغذائية فى مصر، التى أصبحت تشكل خطرا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يهدد سلامة الأمن القومى.

ويمكن فى هذا الشأن مراعاة مايلى :-

* يجب العمل على رفع معامل الاستثمار الناتج فى قطاع الزراعية، وذلك بترتيب أولويات الاستثمار فى المشروعات التى درست جدواها الاقتصادية على أساس مبادىء

التعظيم الاقتصادى ، والانتفاع بالتخصص والمزايا النسبية، وتحقيق التركيب المحصولى الأمثل فى ضوء الدورات الزراعية المتنافسة ، للوصول الى أقصى انتاج واستهلاك وتصدير ممكن .

* يجب الاهتمام بالاستثمار فى مشروعات خفض الفاقد لانه أكثر جدوى اقتصاديا فى ضوء حساب العائد والتكاليف من الاستثمار فى مشروعات الانتاج ، لانه يحافظ على سلعة تم انتاجها بالفعل .

* ان تحقيق الأمن الغذائى من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتى ، وان كان يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ففى ظل الموارد المحدودة المتاحة فى مصر فان تحقيق الاكتفاء الذاتى بالكامل يصبح هدف صعب المنال ، بل ان تحقيقه قد يتناقض مع المبادىء الاقتصادية ، ويحرم البلاد من الاستفادة من التخصص والمزايا النسبية وتعظيم الناتج الاقتصادى والاجتماعى ، لذلك يجب السعى الى تحقيق أعلى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتى . وعلى أى حال فان تحقيق أهداف الأمن الغذائى بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتى تدعو الى ضرورة اتباع السياسات السعرية والائتمانية والضريبية المناسبة التى تحفز المنتجين ، وتعطى عوامل الانتاج من أرض وعمل ورأس مال نصيبها العادل فى العملية الانتاجية .

ـ ان الاختيار السليم لاستراتيجية التنمية ، وكذلك المسار الصحى لعملية التنمية الاقتصادية ، يؤدى دائما فى غمار المراحل المختلفة للنمو ، الى تزايد محسوس فى القدرة الذاتية للاقتصاد القومى على النمو والحركة • أى الى تناقص مستمر فى الاعتماد على وسائل التمويل الخارجى بحيث يصل الاقتصاد القومى ، عند مرحلة معينة من نموه ، الى مايسمى بمرحلة النمو الذاتى

Self- Sustained growth

والتى يكون فيها قادرا على أن يولد ذلك الحجم من المدخرات الوطنية التى تكفى لتمويل الاستثمارات المطلوبة دون اللجوء الى التمويل الخارجى •

ـ من المشاهد أنه بالرغم من الطول النسبى للفترة التى قطعتها مسيرة التنمية الاقتصادية فى مصر ، الا أن نتائج التنمية فيها لم تتمخض عن ثمار محسوسة فيما يتعلق بتزايد قدرتها الذاتية على النمو ، بل على العكس من ذلك حدث تزايد واضح فى الاعتماد على وسائل التمويل الخارجى على النحو الذى أدى الى تفاقم مشكلة ديونها الخارجية فى الآونة الأخيرة •

ـ ان الدرس الأساسى المستفاد من تجربة مصر فى مجال الاستدانة الخارجية يتمثل فى ضرورة استخدام رؤوس الأموال الاجنبية بحكمة وكفاءة ، نظرا لانه اذا حدث غير ذلك فان الاستدانة الخارجية سوف تصبح بمثابة عبء يصعب تحمله سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية • ومن ثم ينبغى عند الاقتراض الاسترشاد بمؤشرات معينة والتقيد بشروط محددة تحدد المستوى الأمثل للاستدانة والاستخدام الأمثل للقروض ، ومن هذه الشروط مايلى : ـ

* يجب أن يكون حجم الدين الخارجى مناسبا مع احتياجات الاقتصاد القومى ، كما يجب الا يزيد عن الطاقة الاستيعابية ، والاتزيد أعباؤه عما يمكن للاقتصاد

القومى خدمته .

* ينبغى الحصول على عائد من استثمار القروض الاجنبية يزيد على تكلفة الموارد المستخدمة . ومعنى ذلك ضرورة البحث عن أفضل استخدام للموارد الاجنبية بحيث تتحقق اعلى انتاجية ممكنة ، على أن يتولد من هذا الاستخدام قدرا كافيا من النقد الاجنبى لتغطية مدفوعات الفائدة والاقساط المستحقة من أصل القرض للخارج . على أن يراعى ان يستخدم جزء من هذه القروض فى تطوير وتنمية الصادرات والتى تسمح بالحصول على العملات الاجنبية اللازمة للوفاء بالتزامات السداد .

* ينبغى التأكد من ان زيادة الاقتراض الخارجى لايترتب عليها انخفاض المدخرات المحلية . وبالاضافة الى هذه الشروط التى تحدد المستوى الأمثل للاستدانة، والاستخدام الامثل للقروض الاجنبية ، يجب ايضا مراعاة مايلى : -

* الاهتمام بوضع استراتيجية للاقتراض الخارجى تأخذ فى اعتبارها زيادة مقدرة الدولة على الاختيار فيما بين مصادر الاقتراض المختلفة ، وكذلك الاختيارالسليم لكل من القروض المتوسطة والطويلة الاجل ، وبما يضمن الحصول على أفضل الشروط للتخفيف من أعباء الديون . على أن يراعى فى اطار هذه الاستراتيجية ضرورة وضع سياسة لادارة الدين الخارجى لتجنب أو للتقليل بقدر الامكان من حدوث المشاكل والصعوبات التى تنتج عنها عدم القدرة على الوفاء بأعباء خدمة الدين . وفى ضوء ماسبق ، يمكننا القول أن التحليل السليم لمحددات طاقة الدولة على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية فى الاجل الطويل ، يجب أن يرتبط بمقارنة تكلفة التمويل الخارجى بالآثار المباشرة وغير المباشرة التى تنجم عن هذا التمويل ، والتى تنعكس فى تطور المتغيرات الاقتصادية الهامة التى تؤثر

في مسار عملية التنمية وفي ديناميكيتها ، مثل معدل الادخار المحلى ، ومعدل الاستثمار ، ومعدل نمو كل من الواردات والصادرات ، ومعدل نمو الدخل القومى وهكذا ترتبط مشكلة الديون الخارجية فى الأجل الطويلة بمشكلة التنمية الاقتصادية .

الهوامـــــش

١ ـ د٠ رمزى زكـــــــى ، " أزمة الديون الخارجية ـ رؤية من العالم الثالث " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٨ ، ص٤٦١ـ ٤٦٢ ٠

٢ ـ يمثل نموذج هارود ـ دومار ـ سنجر ، الذى يعد من أشهر نماذج النمو فى الفكـــر التنموى ، مثالا واضحا لهذه النماذج ٠ اذ أن هذا النموذج يبلور معدل النمو فـــى متوسط دخل الفرد (y) على أنه ناتج قسمة معدل التراكم فى رأس المال (C)على معامل رأس المال الدخل (k) Capital output Ratio مطروحا منه معدل نمو السكان (P)

انظر : د ٠ رمزى زكـــى ، " أزمة الديون الخارجية " ، المرجع السابق، ص٤٥٧

وكذلك: J.M.Healy:"The Economics of Aid,s Library of modern Economics", Routledge and Kegan Paul, London, 1971, P. 89 .

٣ ـ د٠ عوض بدير الحداد ، " نحو البحث عن نوع التكنولوجيا التسويقية المناســـب للدول النامية"، مجلة مصر المعاصرة ، العدد٤٠٢ ، السنة السادسة والسبعون ، أكتوبر١٩٨٥ ، ص ٥٠٧ ٠

٤ ـ د٠ عمرو محى الدين ، " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، استراتيجية التنمية فى مصر" ، الهيئـــــة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٠ ٠

٥ـ UNIDO, Industrial development Survey, Vol-11,1971, P.16.

٦ ـ د٠ صبرى أحمد أبو زيد ، " التحولات الهيكلية فى الصناعة التحويلية فى مصـــر" ،

مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٣ ـ يناير ٨٦ ١٩ ،

ص ٣٣ ٠

٧ ـ لذلك يطلق على هذه الاستراتيجية النمط الرأسمالى فى التصنيع او استراتيجية التصنيع الخفيف كما يطلق على استراتيجية التصنيع الثقيل النمط الاشتراكى للتصنيع استنادا إلى انه نشأ فى مجموعة الدول الاشتراكية فى شرق اوربا وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ٠ انظر : د٠ فتحى الحسينى خليل ، التصنيع فى الدول المتخلفة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم (١١٦٧) ، عام ١٩٧٦ ، ص ١٠ ، ٢٥ ، ٣٨ ٠

٨ ـ على عكس ذلك تكون احتياجات الصناعات الانتاجية (أو الثقيلة) حيث يلزمها مقادير أكبر من رأس المال ، ومستويات اعلى من المهارة والخبرة ، ويستغرق انتاج سلعها وقت أطول نسبيا ، كما تتميز بكبر حجم المصنع الامثل ٠ ولذلك يرى بعض المفكرين ان معدل النمو الاقتصادى فى أى مجتمع يتوقف على مقدار الاستثمار فى الصناعات الثقيلة بصفة خاصة ، لاحتياج هذه الصناعات لقدر كبير من الاستثمارات ، ولقدرتها على زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، واحداث تطورات هيكلية فى الصناعة ، ومن ثم زيادة الدخل وتحقيق مستوى معيشى أعلى ٠ ومن هنا نجد ان عبء قيادة عملية التصنيع والتنمية يقع على الصناعات الثقيلة أو الانتاجية ٠ غير أن تجربة التصنيع فى الدول النامية تؤكد على مدى مايقابله محاولات انشاء الصناعات الانتاجية من صعوبات ، ومايقابل تطورها من مشاكل فنية وتنظيمية وتكنولوجية وتسويقية ، فضلا عما يشوبها من وجود طاقات عاطلة ضخمة بها تجعلها أكثر تكلفة وأقل كفاءة انتاجية فى ظل نظام صارم للحماية ٠ كما أن التصنيع الثقيل يفوق طاقات وامكانيات الدول النامية من جميع الجوانب تقريبا ، وهذا ما أكدته الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية فى التصنيع الثقيل ، وما أدت اليه من انشاء صناعات غير رشيدة تعانى من

الطاقات العاطلة وارتفاع تكاليف الانتاج وعدم جودته ، بما لكل ذلك من آثار سلبية على عملية التصنيع ذاتها ، لذلك فان الاحتياج الى التصنيع الثقيل ونوعيته لابد وان يتحدد فى ضوء مرحلة التصنيع ونوع الصناعات التى عقد العزم على أن تقود عملية التنمية ، على أن يراعى عند تحديد الصناعات الرائدة لعملية التصنيع ان يتم فى ضوء الموارد والمقومات الصناعية المتوفرة ، وبحيث تحقق متطلبات التشابك والاعتماد المتبادل بين الصناعات المزمع انشائها لتأتى عملية التصنيع متكاملة ومتناسقة وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية . اذ أن ذلك فوق انه يساعد على تذليل صعوبات التسويق وتصريف المنتجات ، فانه يعمل على ضمان حصول الصناعات الجديدة على احتياجاتها من المواد والمستلزمات المختلفة الداخله فى عمليات الانتاج كما يساعد على خلق وتدعيم قوى الاعتماد الذاتى للصناعات المحلية وتقليل الاعتماد تدريجيا على العالم الخارجى .

خلاصة القول ، ان استراتيجية التصنيع فى البلدان النامية لابد وان تقوم على نوع من التوازن بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الثقيلة القائم على علاقات التشابك والاعتماد المتبادل ، اقتصاديا وفنيا ، وليس على الانتقاء العشوائى الذى لن يؤدى الا الى مزيد من الاختناقات والأزمات لعملية التصنيع والتنمية.ونلفت النظر فى هذا الصدد أن تحقيق التوازن بين الصناعات المختلفة فى استراتيجية التصنيع فى الدول النامية قد يثير تساؤلا يتعلق بمدى قدرة الدول النامية على انشاء صناعات للآلات فى ظروف السبق التكنولوجى الذى تحقق للدول الصناعية المتقدمة ، والتى أصبحت بموجبه تمتلك زمام خلق وابتكار وتطوير التكنولوجيا الصناعية ، ومن ثم تحظى بامكانيات وقدرات هائلة لاقامة صناعات الآلات التى تقف بطبيعتها على قمة التطور العلمى والتكنولوجى بحيث لم يعد فى استطاعة الدول النامية الا

اللجوء للدول المتقدمة لكى تحصل منها على الآلات ذات التقنية المتقدمة • والواقع ان هـذا التساؤل يكون مقبولا اذا كان الهدف من انشاء صناعات الآلات والمعدات الانتاجية فـــى البلدان النامية هو التصدير ، ففى هذه الحالة يكون اقامة هذه الصناعات محكوما بالتطورات العالمية ، لكن اذا كان الهدف هو امداد صناعات محلية بمعدات انتاج وآلات لدعمها وتنميتها فليس من الضرورى ان تخضع هذه الصناعات لظروف التطور التكنولوجى العالمى بالتمـام • ذلك ان الصناعات المحلية فى هذه الحالة لن تكون فى حاجة ، وفقا لظروف التنميـــة ومستوى المعيشة ، الى آلات مستوردة ذات تقنية عالية أو بدائل محلية تماثلها تماما ، وانما الى آلات بسيطة منخفضة الثمن وفى متناول قدرات الصناعات المحلية •

انظر : د• محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ــ دراسة نظرية تطبيقية ، دار الجامعات المصرية ـ اسكندرية ، ص ٤٣ ــ ٤٤ •

٩ ــ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ــ العدد الثالث عام ٨٧/ ١٩٨٨ ، ص ٤١٩ •

١٠ــ بل ان المتتبع لتاريخ التنمية الصناعية فى مصر يجد أن ظروف الحرب العالمية الثانية وصعوبة استيراد السلع الاجنبية خلالها قد لعبت دورا هاما فيما اقيم من صناعات وطنية فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ لانتاج سلع تحل محل الواردات التى انقطعت •

انظر: د• مصطفى السعيد : " التنمية الصناعية فى ج • م • ع واستراتيجيـــة اشباع الحاجات الأساسية للسكان (١٩٥٢ ــ ١٩٧٢) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، عام ١٩٧٧ ، ص ٢١٣ •

١١ــ د• محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، مرجع سابق ، ص٤٥ــ ٤٨•

١٢ ـ يؤكد نركس (Nurkuse) على أهمية سياسة التصنيع لاحلال الواردات لانها تؤدى الى التوسع فى الصناعات التى تفى بحاجة السوق الداخلى على أساس استراتيجية النمو المتوازن ، وبذلك يتسنى اصلاح الاختلال الهيكلى فى البنيان الاقتصادىوتدعيم القطاع الصناعى باعتباره أكثر القطاعات فعالية فى دفع عجلة النمو الاقتصادى ٠

انظر : د ٠ نجوى على خشبة ، القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥، ٤١٦ ـ يناير وابريل ١٩٨٩ ،ص١٢١

١٣ ـ د٠ عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، استراتيجية التنمية فى الدول الساعية للتقدم ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، ص ٣٥٨٠

١٤ ـ د٠ محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ٠

١٥ ـ د٠ عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، سنة ١٩٧٧ ، ص ١٧٨ ٠

١٦ ـ د٠ عمرو محى الدين ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ ٠

١٧ ـ يرجع جانب من السبب فى انخفاض نصيب الفرد من الاراضى الزراعية ومن المساحة المحصولية فى مصر الى الزحف العمرانى ، وفقد جزء كبير من مساحة الرقعة الزراعية ، من أجود الأراضى واخصبها ، واستخدامها فى اقامة المبانى والمرافق والمشروعات وعمليات التجريف المستمر لصناعة الطوب ٠ ويقدر هذا الفاقد بحوالى ٢٠ ألف فدان سنويا ، من الأراضى القديمة ، وهو يعادل تقريبا الزيادة التى تحقق فى الرقعة الزراعية نتيجة لعمليات استصلاح الأراضى ٠ وتقدر مساحة الأراضى الجديدة التى أضيفت الى الرقعة الزراعية ، نتيجة لعمليات الاستصلاح ، بحوالى ١٧٪ من

المساحة الكلية ، ولكنها لاتغل أكثر من ٣٪ من الانتاج الزراعى الكلى ، غير أن زيادة الحيازات والملكيات الصغيرة المفتتة ، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتى تمثل ٥ أفدنة فأقل وتبلغ مساحتها ١ر٦٧٪ من اجمالى المساحة المنزرعة والتى تزداد تفتتا مع مرور الزمن ، يزيد الفاقد من الارض الزراعية عن الزيادة فيها ، وهو مايعمل على تفاقم مشكلة ضيق رقعة الارض الزراعية • انظر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة (ج•م•ع) ، السنوات (٧٠ـ ١٩٧٩) ، (١٩٨٧) ، د• حسين محمد صالح ، امكانات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن الغذائى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة العددان ، ٤١١ ، ٤١٢ يناير وابريل ١٩٨٨ ، ص ١٨٣ ، بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، اهمية تطوير قطاع الزراعة فى مصر ، السنة الخامسة والعشرون سنة ١٩٨٠/١٩٨١ ، ص١١ د• نجلاء محمد والى ، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٩٩ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٨٤ ، د• مصطفى الجبلى ، نحو تخطيط علمى للزراعة المصرية حتى سنة ٢٠٠٠ ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٩ ـ يناير ١٩٧٥ ، ص ٣١ •

١٨ ـ د• عمرو محى الدين : " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠ •

١٩ ـ انظر : الملحق الاحصائى ، الجدول رقم (١) •

٢٠ ـ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ـ العدد الثالث ـ عام ٨٧/ ١٩٨٨ ، ص ٤٢٣ •

٢١ ـ انظر : الملحق الاحصائى ، الجدول رقم (٢) •

٢٢ ـ يتم الحصول على المعامل الحدى لرأس المال الى العمل بصورة تقريبية بقسمة الاستثمارات

الكلية على عدد فرص العمل الواجب توافرها ـ انظر : د٠ سلطان ابو على ، مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٠٧و ٤٠٨ ـ يناير وابريل ١٩٨٧ ، ص ٩ ٠

٢٣ ـ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ـ العدد الثالث ـ عام ٨٧/ ١٩٨٨ ، ص ٤٢٤ ٠

٢٤ ـ وزارة التخطيط ، تخطيط مقترح للخطة الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، مذكرة رقم ١٩٧٦/٢٨ ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٦ ، ص ٥١ ٠

٢٥ ـ وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الأول ـ المكونات الرئيسية ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٤ ٠

٢٦ ـ انظر : الملحق الاحصائى ، الجدول رقم (٣) ٠

٢٧ ـ انظر : الملحق الاحصائى ، الجدول رقم (٤) ٠

٢٨ ـ انظر : الملحق الاحصائى ، الجدول رقم (٥) ٠

٢٩ ـ بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة الثلاثون ـ العدد الاول ١٩٨٦ ، ص٣٢

٣٠ ـ د٠ عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٣ ٠

٣١ ـ د٠ عمرو محى الدين ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ ٠

٣٢ ـ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٢ ٠

٣٣ ـ انظر: الملحق الاحصائى ، الجدول رقم (٦) ٠

٣٤ ـ فقد اقترن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، خاصة فى سنواتها الاولى ، بتعدد مصادر نمو الدخل من موارد لأنشطة غير انتاجية كرسوم العبور فى قناة السويس ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والايرادات من السياحة والتجارة والمال ، ومن التدفقات المالية الخارجية فى صورة استثمار أو معونات أجنبية ، ولذلك نجد أن النصيب النسبى للاجور من الناتج المحلى الاجمالى قد تضاءل عبر السبعينات من أكثر من النصف عام ١٩٧١ الى ٣٠٪ فى عام ١٩٧٩ ، ويعنى هذا ارتفاعا مقابلا فى عوائد حقول التملك انظر : د . نادر فرجانى ، الهجرة الى النفط ، ابعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التنمية فى الوطن العربى ، دار المستقبل ١٩٨٤ ، ص ٤٩ .

٣٥ ـ د. حسين محمد صالح ، امكانات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن الغذائى فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٣ .

٣٦ ـ د. منى مصطفى البرادعى ، سياسة الغذاء فى مصر ـ دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء فى جمهورية مصر العربية منذ بداية السبعينات ، العددان ٤١١ ، ٤١٢ يناير وابريل ١٩٨٨ ، ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

٣٧ ـ يلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نسبة الأيدى العاملة فى القطاع الزراعى الى اجمالى القوة العاملة فى الاقتصاد القومى ، فان هذا الانخفاض لم يعوضه زيادة نسبة الأيدى العاملة فى القطاعات السلعية الأخرى ، والتى تعد بمثابة القطاعات القائدة للنمو ، بل عوضه الزيادة فى عمالة قطاعات الخدمات التى توجد بها اعداد فائضة ،

عن جاجتها ، حيث ارتفع هيكل العمالة فى نشاط الخدمات الحكومية وحده من حوالى ٩ر١٤٪ فى عام ١٩٧٧ الى حوالى ٨ر١٩٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وفى قطـــاع الخدمات فى اجماله من ٢ر٣٦٪ فى ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٦/٦٥ الى ـ ر٦٧٪ فى الفترة ١٩٧٧ـ ١٩٨٢/٨١ ، ولذلك فان تطور هيكل العمالة لصالح قطـــاع الخدمات لم يساعد على حل مشكلة البطالة ، كما ان استمرار قطاع الخدمات الحكومية فى استقبال المزيد من فائض العمالة على النحو المتقدم سوف يزيد من البطالة المقنعة فيه . انظر : د. عبد النبى الطوخى ، تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملـة فى مصر ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢٢١ ، الملحق الاحصائى ، الجدول رقم (٥) المنشـــور ببحث د. نجلاء محمد والى ، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر ، مرجع سابـق ، ص ٩٥ ، د. صبرى أحمد أبو زيد ، قدره الصناعة المصرية على ميكنة الزراعة ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ و ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ ، ص ٢٢١ .

٣٨ ـ د. محمود الطنطاوى الباز ، أزمة التنمية الزراعية الرأسية فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة العددان ٤١٣، ٤١٤ ، يوليو واكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١١٥ .

٣٩ـ د. محمود الطنطاوى الباز ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٤٠ـ د. محمود الطنطاوى الباز ، المرجع السابق ، مشتق من الجدول المنشورص١٣٦ .

٤١ـ د. محمود الطنطاوى الباز، المرجع السابق ، مستخرج من الجدول المنشورص١١٧

٤٢ـ وزارة التخطيط ـ الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧/ ١٩٨٨ـ ١٩٩٢/٩١) الجزء الأول ـ المكونات الرئيسية ، ص ٣٠٧ .

٤٣ ـ د. نجلاء محمد والى ، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر ، مرجع سابق ، الجدول

المنشور ص ٩٥ .

٤٤ ـ د. يوسف والى وآخرون ، استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة سنة ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

٤٥ ـ د. محمود الطنطاوى البلز، أزمة التنمية الزراعية الرأسية فى مصر، مرجع سابق ، ص ١١٩.

٤٦ ـ د. نجلاء محمد والى ، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر ، مرجع سابق ، الجدول المنشور ص ٩٥ .

٤٧ ـ د. محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

٤٨ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الثالث ـ ١٩٨٨ ، ص ٢٠٧ .

٤٩ ـ المصدر: د. نجلاء محمد والى ، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ ، بالنسبة للأرقام عن الستينات والسبعينات، وزارة التخطيط المجلدات السنوية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ المتابعة ـ عن الأرقام الخاصة بالثمانينات ، البنك المركزى المصرى فى التقرير السنوى عن عام ١٩٧٩

٥٠ ـ يذكر البعض ان معدل النمو فى الانتاج الزراعى قد بلغ نحو ٧ر١ فى نهاية السبعينات انظر: د. ابراهيم العيسوى ، عشر ملاحظات على الخطة الخمسية ٨٢ /٣ ١٩٨ ـ ٨٦ /١٩٨٧، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٣٩٣ و ٣٩٤ ، يوليو ـ أكتوبر ١٩٨٣ ، ص ١٢٦ .

٥١ ـ د. منى مصطفى البرادعى ، سياسة الغذاء فى مصر ـ دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء فى جمهورية مصر العربية منذ بداية السبعينات،

مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

٥٢- المعيار الذى يتخذ أساسا لقياس الفجوة الغذائية هو الفرق بين الانتاج والاستهلاك لبلد معين . وتساوى $\frac{\text{الانتاج} \times 100}{\text{الاستهلاك المحلى}}$. وهذا المفهوم الشائع للفجوة الغذائية وان كان البعض يرى أنه يعود الى استخدام المعايير السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة ، حيث يغطى الانتاج الوطنى فيها استهلاك المجتمع الذى هو بدوره يقترب من حاجته الموضوعية . كما ان هذه الدول تملك القدرة الذاتية لتغطية العجز بين الحاجة الموضوعية والاستهلاك . فالامر يختلف بالنسبة للبلدان النامية ، حيث لايساوى الفرق بين الانتاج والاستهلاك بالضرورة الفرق بين الانتاج والحاجة الموضوعية بالاضافة الى أن البلدان النامية لاتملك القدرة الشرائية لتغطية هذه الفجوة . وعلى ذلك فمفهوم الفجوة الغذائية فى البلدان النامية يجب أن يتحدد على أساس الفرق بين الانتاج والحاجة الموضوعية . ويطلق على هذا المفهوم الفجوة الموضوعية مقابل المفهوم الشائع الذى يطلق عليه الفجوة الظاهرية . انظر : د. منى مصطفى البرادعى سياسة الغذاء فى مصر مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

٥٣- وتشمل : القمح والدقيق ، الذرة الشامية ، الأرز ، السمسم ، الفول ، العدس ، السكر ، زيت الطعام ، اللحوم الحمراء ، اللحوم البيضاء ، الألبان ، السمك .

٥٤ - ايهاب نديم ، تحليل الفجوة القمحية فى مصر وبدائل مقترحة لعلاجها ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة عام ١٩٨٧ ، ص ١

٥٥- يعتبر القمح من اسوأ السلع الغذائية من ناحية درجة الاكتفاء الذاتى ، اذ تبلغ الفجوة الغذائية بالنسبة للقمح ٢ر٣٠٪ فى عام ١٩٦٠ ، ٧٨٪ فى عام ٨٥ / ١٩٨٦ ، ٨٠٪ فى عام ٨٦ / ٨٧ ١٩ . وهذا يعنى ان الانتاج المحلى من القمح

لم يكف فى عام ٨٦ /١٩٨٧ الا لتغطية ٢٠٪ فقط من جملة الاستهلاك المحلى، الأمر الذى دفع الدولة الى تغطية باقى احتياجات البلاد منه وقدره ٨٠٪ عن طريق الاستيراد من الخارج • ويلاحظ فى هذا الصدد ان واردات مصر من القمح ودقيقه تمثل حوالى ١٢٫٣٪ من اجمالى حجم واردات الدول النامية ، وحوالى ٥٠٪ من واردات الدول العربية • وان مصر قد أصبحت بذلك ثانى دولة مستوردة للقمح فى العالم بعد الاتحاد السوفيتى • كما ان واردات مصر من القمح ودقيقه تستنفذ وحدها حوالى ٤٤٪ من حصيلة صادراتها السلعية • كما ان الموقف يزداد خطورة اذا علمنا ان انتاج مصر من القمح ودقيقه لايكفى حاجة البلاد لأكثر من ثلاثة شهور بينما تعتمد استراتيجية الامن الغذائى على توفير قدر من الانتاج يكفى ست شهور على الاقل •

انظر: د• فوزى حليم رزق ، امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى الخمس سنوات المقبلة، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة ، عام ١٩٨٦ ،ص ١٧ـ٢٠ •

٥٦ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة •

٥٧ ـ د• على حافظ منصور ، مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة • ١٩٨ ، جدول رقم ١ ، ٣• وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد الاربعون ـ العدد الثالث عام ١٩٨٧ ،ص٢٦٠

٥٨ـ د• صحازيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه ، الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٤٥ •

٥٩ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ـ العدد الثالث عام ١٩٨٧ ، ص ٢٦٠ •

٦٠ ـ د• حمدى عبد العظيم ، دور السياسات المالية والنقدية فى ترشيد استهلاك الغذاء فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١٧، ٤١٨ـ يوليو وأكتوبر ١٩٨٩ ،ص١٨٣ و ٢١٨ •

٦١ ـ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والعشرين ، العدد الثالث ١٩٨٣ ، ص٤٥٨ .

٦٢ ـ د. حمدى عبد العظيم ، دور السياسات المالية والنقدية ، مرجع سابق ، ص١٨٢ وكذلك بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، أهمية تطوير قطاع الزراعة فى مصر ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، ص ٧ .

٦٣ ـ د. حمدى عبد العظيم ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٦٤ ـ د. حمدى عبد العظيم ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٦٥ ـ د. حمدى عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

٦٦ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

٦٧ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

٦٨ ـ د. على حافظ منصور ، مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٣٦

٦٩ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

٧٠ ـ د. عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

٧١ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

٧٢ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر (١٩٦٦/١٩٦٧ = ١٠٠) ، اعداد مختلفة .

٧٣ - د٠ جوده عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهائلة فى الاقتصاد المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٣٨٨ ٠

٧٤ - فارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية يؤدى الى ارتفاع الأسعار التى تباع بها هذه السلع فى الأسواق المحلية ، كما يترتب عليه أيضا اتجاه العمال للمطالبة برفع اجورهم لمواجهة هذه الزيادة فى الأسعار ، الأمر الذى يؤدى الى حدوث زيادة فى تكاليف الانتاج، وبالتالى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا أيضا ٠ كذلك يترتب على ارتفاع أسعار الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة التى تدخل فى عملية انتاج السلع والخدمات المحلية ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المنتجة٠ انظر : د٠ كريمة كريم ، أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار فى مصر ، بحوث المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٦٥٤ ٠

٧٥ - توجد أربع معادلات لتقدير التضخم المستورد : الاولى، التضخم المستورد =

$$\frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج القومى الاجمالى}} \times \text{التضخم العالمى}$$

الثانية : $\frac{\text{التضخم المستورد}}{\text{الانفاق المحلى}} \times$ التضخم العالمى

الثالثة : اجمالى التضخم المستورد = $\frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع اسعار الواردات}}{\text{اجمالى الانفاق القومى بالأسعار الجارية}} \times ١٠٠$

الرابعة : صافى التضخم المستورد = $\frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع اسعار الواردات والصادرات}}{\text{اجمالى الانفاق القومى بالأسعار الجارية}} \times ١٠٠$

وقد تم حساب التضخم المستورد فى مصر بما يتراوح بين ١٤٪ ، ٣٧٪ .

انظر : د٠ على على توفيق الصادق ، العوامل الخارجية فى احداث الظاهـــرة التضخمية فى البلاد العربية (التضخم المستورد) فى التضخم فى العالم العربى، دار الشباب للنشر ، نيقوسيا ، قبرص ، ١٩٨٦ ، وكذلك : د٠ رمزى زكـــى ، مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١٩٨٠ ، ص٢٨١ و ٢٨٤ ٠

٧٦ ــ انظر : د٠ على توفيق الصادق ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ ٠

٧٧ ــ د٠ محمد رمضان الشحته ، د٠ سمية مصطفى اسماعيل ، معدلات التبـــادل الدولى لجمهورية مصر العربية ، المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء ات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ــ ١٩٨٧ ، ص ٣٩٧ ٠

٧٨ ــ انظر : د٠ رمزى زكى ، التضخم المستورد ، دراسة أثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ ، ص ١٨٦ ٠

٧٩ ــ حيث أثبتت احدى الدراسات ان متوسطات أسعار الاستيراد من الدول الاشتراكية كانت أقل من متوسطات أسعار الاستيراد من بقية دول العالم فى غالبية السنوات خلال الفترة ٥٩/٦٠ــ ١٩٧٣ ، حيث تراوحت نسبة انخفاض أسعار الـــدول الاشتراكية عن بقية دول العالم ، خلال هذه الفترة بين ١ر٣ ٪ كحد أدنى ، ٣٢ر١٪ كحد أقصى ٠ انظر : د٠ محيا زيتون ، دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر الخارجية مع الكتلة الشرقية وبقية دول العالم ، المؤتمر العلمـــى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٧٦٣ ٠

٨٠ ــ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى والأربعون ــ العدد الرابع ١٩٨٩ ، ص ٣٩٣ ٠

٨١ـ د٠ محمد حامد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد الدولى ، ٨٥ /١٩٨٦ ،ص٢١٢

٨٢ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى والأربعون ، العـدد الرابع ١٩٨٩ ، ص ٢٩٧ ٠

٨٣ ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ٨٧ ١٩ ، العـدد الرابع ، ص ٣٦٤ ٠

٨٤ ـ المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ نشرات الأرقام القياسـية لأسعار المستهلكين ، سنوات مختلفة ٠

٨٥ ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، ١٩٨٧ ـ العدد الرابع ، ص ٣٦٤ ٠

٨٦ ـ وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ / ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول ٨٧/ ١٩٨٨ ، الجزء الثانى ـ الصورة القطاعية ، ١٩٨٧ ٠

٨٧ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ١٩٨٧ ـ العدد الرابع ، ص ٣٦٤ ٠

٨٨ ـ د٠ صبرى أحمد أبو زيد ، التحولات الهيكلية فى الصناعة التحويلية فى مصـر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ ٠

٨٩ ـ انظر : د٠ عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٩٥٠ وكذلك : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، العدد الرابع ـ ١٩٨٧ ، مستخرج من الجدول المنشور ص ٣٧٢ ٠

٩٠ ـ عمرو محى الدين ، المرجع السابق ذكره ، الجدول رقم (٢) المنشور ص١٨٨٠

وكذلك البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ـ العـدد الرابع ـ ١٩٨٧ ، ص ٣٦٤ .

٩١ـ د. مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجيـة اشباع الحاجات الأساسية للسكان ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، استراتيجية التنمية فـى مصر " أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٢٦ .

٩٢ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ـ العدد الرابع ١٩٨٧ ، ص ٣٦٤ .

٩٣ ـ د. محمود الطنطاوى الباز ، أزمة التنمية الزراعية الرأسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

٩٤ ـ وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ / ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول (٨٧ / ١٩٨٨) الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، ١٩٨٧ .

٩٥ ـ د. مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجيـة اشباع الحاجات الأساسية للسكان ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

٩٦ ـ د. مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

٩٧ - Bela Balassa, Exports and economic growth, Further evidence, journal of development economics, june 1978, PP. 181-182.

٩٨ ـ د. رأفت شفيق ، التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها ، المؤتمر العلمـى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص١٧ .

٩٩- تعددت المبررات التى انبرت للدفاع عن استراتيجية الاحلال محل الواردات ، كما اختلفت اهمية هذه المبررات من دولة الى أخرى ومن وقت الى أخر . فهناك من يرى أن سياسة الاحلال محل الواردات ليست مسئولة عن ضعف الانجازات فى الدول النامية وان الاختلالات والمشاكل الاقتصادية المترتبة على اتباعها يمكن اعتبارها أعباء فى سبيل تحقيق النمو والتنمية ، كما يرى البعض الاخر أن الفشل الذى أصاب سياسة الاحلال محل الواردات فى الكثير من الدول التى اتبعتها لايرجع الى هذه السياسة فى حد ذاتها ، ولكن الى المبالغة فى تنفيذها وما استتبعها من المبالغة فى توفير الحماية للصناعة والانتاج المحلى ، مما أدى فى كثير من الأحوال الى اهدار اعتبارات الكفاءة الاقتصادية . فتفادى المبالغة فى تنفيذ هذه السياسة يمكن أن يظهر آثارها الايجابية ويتفادى سلبياتها . انظر : Krueger, A, Trade Policy as an input to development, The American Economic Review, May 1980, P. 290 .

١٠٠- من رأى البعض ان تعقد نظم الحماية التى تقتضيها سياسة الاحلال محل الواردات وتعدد أهدافها وان كان من العوامل المعوقة للنمو ، الا أن هناك مجموعة من العوامل السياسية والتنظيمية والاجتماعية ساهمت متضافرة فى احداث المزيد من الاختلالات الهيكلية فى الدول النامية . انظر : هدى مجدى السيد ، هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤ .

١٠١- Hirschman, A.O." The Political Economy of import substituation industrialization in Latin America, Q. J.E,Vol.82,No.1,1968,P.P.1-32.

١٠٢- Schydlowsky, D.M."From improt- substituation

to export- romOtion for Semi grown-up industries, a policy proposal, journal of development studies Vol, 3, No. 4,1967, PP. 405 - 413 .

١٠٣ ـ د٠ محمد محروس اسماعيل ، المشكلة الاقتصادية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٠

١٠٤ـ د٠ مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية واستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان ، مرجع سابق ، ص٢١١٠

١٠٥ ـ د٠ مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ ٠

١٠٦ـ د٠ عوض بدير الحداد ، نحو البحث عن نوع التكنولوجيا التسويقية المناسب للدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٢، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٩٢٠

١٠٧ـ كما حدث في منطقة جنوب شرق آسيا ، مما جعل هذه الاستراتيجية تتمتع بشعبية كبيرة بين الدول الآسيوية ، ودفع بعض الدول النامية الأخرى حديثه التصنيع الى تجربتها في مناطق مختلفة من العالم ٠

١٠٨ـ الدكتور، مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية واستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان مرجع سابق ، ص ٢١٢ ٠

١٠٩ـ United Nations, World Economic Survey 1987, PP. 155-156.

١١٠ـ The world Bank, World Development report,1987 P.85.

١١١ـ Ibid. PP. 81-85.

١١٢ـ Ibid. P.87 .

١١٣ - انظر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، أعداد متتالية .

١١٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المرجع السابق ، وكذلك الكتاب الاحصائى السنوى .

١١٥ - انظر : وزارة التخطيط ، الخطة التفصيلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلدات متتالية للبيانات عن الفترة ٦٤/٦٥ - ٧٠/١٩٧١ . وكذلك :
The world Bank, world development report,1989, PP. 166- 174.

١١٦ - د. سلوى على سليمان وآخرون ، العمالة المصرية العائدة ، الاتجاهات والآثار المحتملة على الاقتصاد المصرى ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٩ .

١١٧ - البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

١١٨ - هدى مجدى السيد ، هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ - ٥ .

١١٩ - المقصود بالتكنولوجيا المناسبة ، ان لاتكون متخلفة للغاية حتى لاتؤدى الى انخفاض الانتاج أو الدخل ، كما لاينبغى أن تكون معقدة للغاية ، بحيث يصبح استخدامها اقتصاديا وفى متناول المشروعات والأفراد .

١٢٠ - يعرف الأمن القومى بأنه محصلة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والجيوبوليتيكية ، التى يمثل توافرها ضمانا وحماية لكيان الدولة، والتى بناء عليه تحدد الدولة المواقف المختلفة فى كل هذه المجالات التى تعتبرها تهديدا لكيانها ولأمنها . ومن تحديد هذه العوامل ومكوناتها تستطيع بناء دالة الأمن القومى . انظر : د. عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى

مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٩ و ٢٠١ .

١٢١ ـ د. محمد دويدار وآخرون ، استراتيجية الاعتماد على الذات ـ نحو منهجية جديدة للتطوير العربى من خلال التصنيع ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٨٠ ص ١٢٧ .

١٢٢ ـ د. محمد دويدار وآخرون ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

١٢٣ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

١٢٤ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، المجلد الثانى والأربعون ـ العدد الرابع ـ عام ١٩٨٩ ، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٧ .

١٢٥ ـ البنك الأهلى المصرى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

١٢٦ ـ البنك الأهلى المصرى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

١٢٧ ـ البنك الاهلى المصرى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

١٢٨ ـ يلاحظ كذلك ان من أهم المعوقات لاقامة صناعات للتصدير فى البلدان النامية ، ان المزايا والحوافز التى تمنح للمصدرين تعتبر غير كافية بالنسبة للحماية التى تفرضها الدولة على الانتاج المحلى ، أى أن المنتج الذى يقوم بالانتاج ويسوقه محليا يتمتع بحماية كافية تشجعه على البيع محليا . اما المصدر فانه لايحصل على حوافز كافية تشجعه على البيع فى الاسواق الخارجية . وهذا من شأنه أن يجعل المنتجين يفضلون التوجه لاقامة المشروعات التى تنتج للسوق الداخلية عن اقامة المشروعات التى تنتج للسوق الخارجية ، أى للتصدير . انظر : د. محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

١٢٩ ـ يرى البعض أنه من اليسير تبين ان استراتيجية الاحلال محل الواردات واستراتيجية التصنيع من اجل التصدير يعد كل منهما بديلا للآخر ، لان انتاج مايقام من

صناعات محلية اما أن يستهلك محليا ، وبالتالي يقلل من الاستيراد القائم أوالمحتمل واما أن يتم تصديره ، وان كان ذلك لايتعارض مع وجود استراتيجية مبنية على قدر من الاحلال محل الواردات وقدر من التصنيع من اجل التصدير فى نفس الوقت، وعلى نحو مايراه المجتمع محققا لأهدافه النهائية • غير أنه يصعب تبين ان استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان تعد بديلا لأى من الاستراتيجيتين المتقدمتين بالمعنى السابق ايضاحه • فاستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية لاتعدو أن تكون استراتيجية للتصنيع على أساس تحقيق قدر من التوازن بين الاحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير، وذلك كله على ضوء مايتم تحديده من حاجات أساسية للسكان بما يتفق مع الأولويات التى يراها المجتمع واجبة التطبيق ، وعلى نحو يتم به تفادى ماتواجه به استراتجيتا الاحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير من سلبيات وصعوبات فى الواقع العملى • فهى محاولة للتوفيق بين هاتين الاستراتيجيتين لتحقيق قدر من التوازن بينهما على نحو مخطط يتفق مع طبيعة مرحلة التصنيع • انظر : د• محمد حامد دويدار وآخرون ، استرانيجية الاعتماد على الذات ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٩، ص ١٦٣ ـ ١٦٥ • وكذلك :

د• مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ •

١٣٠ ـ د• مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ •

١٣١ ـ د• مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٨•

١٣٢ ـ د• مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ •

" الملحق الاحصائـــــى "

بعض المؤشرات التى توضح دور الصناعة فـــــى الاقتصـــــاد القومـــــى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٦/١٩٨٧

الجدول رقم (١)

نصيب قطاع الصناعة من اجمالى الاستثمارات بالاقتصاد القومـــــى

(بالمليون جنيه)

البيـــــــــان	السنـــــــــوات				
	من ٥٩/٦٠ الى ٦٤/٦٥	من ٦٥/٦٦ الى ٦٩/٧٠	من ٧٠/٧١ الى ١٩٧٦	من ٧٧/٨٢ الى ٨١/٨٢	من ٨٢/٨٣ الى ٨٦/٨٧
١- الاستثمارات فى الصناعة والتعدين	٤٠٣ر٩	٤٥١ر٨	١٢٩٥ر٧	٤٨٦ر٦	٧٧٧٣ر٥
٢- اجمالى الاستثمارات فى الاقتصاد القومى	١٥١٣ر٠	١٧٤٦ر٦	٤٦١٠ر٦	١٨٠٣ر٠	٣٥٧٤٤ر٦
٣- نسبة الاستثمارات فى الصناعة الى اجمالى الاستثمارات فى الاقتصاد القومى	٢٦ر٧٪	٢٥ر٩٪	٢٨ر١٪	٢٧ر٠٪	٢١ر٧٪

المصدر : الارقام عن الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ حتى عام ٨١/١٩٨٢ من البيانات المنشورة مـــن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ اعداد متفرقة.

ـ الأرقام عن الفترة من ٨٢/٨٣ حتى ٨٦/١٩٨٧ من المجلة الاقتصادية للبنـــك المركزى المصرى ، المجلد الثامن والعشرون ـ العدد الثالث ـ عام ٨٧/١٩٨٨ ، ص ٤٢٥ .

الجدول رقم (٢)

عدد المشتغلين بقطاع الصناعة ونسبتهم الى عدد المشتغلين بمختلف فـــــــروع الاقتصاد القومـــــــــى (بالألف مشتغل)

البيـــــــــــان	السنـــــــــوات				
	١٩٦٠/٥٩	متوسط الفترة من ٦٤/٦٥ حتى ١٩٧٠/٦٩	متوسط الفترة من ١٩٧٥ حتى ٨١/٨٠	متوسط الفترة ٨١/٨٢	متوسط الفترة ١٩٨٧/٨٦
ـ عدد المشتغلين بالصناعة	٦٦٠	٨٦٤ر٦	١٢٦٧ر٨	١٤٣٩ر٣	ـ ر١٧٢٥
ـ عدد المشتغلين بالاقتصاد القومى	٦٣٣٥	٧٧٩٤ر٦	١٠٢٢٤ر٦	١٠٧٠٢ر٤	١٢٢٠٩ر٩
ـ نسبة عدد المشتغلين بالصناعة الى عددهم بالاقتصاد القومى	١٠ر٤٪	ـ ر١١٪	١٢ر٦٪	١٣ر٤٪	١٤ر١٪

المصدر : ـ الأرقام عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ حتى عام ١٩٨١/٨٠ من البيانات المنشورة من الجهاز المركزى للتعبئـــة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ اعداد متفرقة .

ـ الأرقام عن الفترة من ١٩٨٢/٨١ حتى ١٩٨٧/٨٦ من المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلدالثامن والعشرون ، العدد الثالث ـ عام ١٩٨٨/٨٧ ، ص ٤٢٤ .

الجدول رقم (٣)

الأجور فى الصناعة ونسبتها الى جملة الاجور فى الاقتصاد القومـــــى ..

(بالمليون جنيـه)

البيـــــــــان	السنوات				
	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٥	٨٢/٨١	١٩٨٧/٨٦
ـ الأجور فى الصناعة	١٢٠	١٩٨٫٩	٢٣٤٫٦	٣٨٤٫٣	١٣٣٣٫٧	٢٦٦٥٫٣
ـ الاجور فى الاقتصاد القومى	٥٩٩٫٢	٩٥٦٫٧	١٢٥٢٫٨	٢٠٨٦٫٥	ـ ٧٤٤٩٫	١٥٣٤٠٫٥
ـ نسبة الاجور فى الصناعة الى الاجورفـى الاقتصاد القومى .	٢٠٪	٢٠٫٨ ٪	١٨٫٧٪	١٨٫٤٪	١٧٫٩٪	١٧٫٤٪

المصدر : الارقام عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ حتى عام ١٩٨٢/٨١ من البيانات المنشورة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ اعداد متفرقة .

ـ الأرقام عن سنة ١٩٨٧/٨٦ من المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الثامن والعشرون ـ العـــدد الثالث ـ عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، ص ٤٢٤ .

الجدول رقم (٤)

مساهمة قطاع الصناعة فى القيمة المضافة المتولدة فى الاقتصاد القومى

(بالمليون جنيه)

البيان	السنوات					
	٥٩/١٩٦٠	٦٤/١٩٦٥	٦٩/١٩٧٠	١٩٧٥	٨١/٨٢	٨٦/٨٧
ـ القيمة المضافة من قطاع الصناعة .	٢٥٦ر٣	٤٢٣ر٤	ـ ٥٤٢ر	٨٨٧ر٦	٢٦٧٠ر٢	٦٩٣٣ر١
ـ القيمة المضافة من الاقتصاد القومى .	١٢٨٥ر٢	ـ ١٩٧٥ر	٢٥٥٢ر٨	٥٠٦١ر٣	١٩٥٧١ر٠	٤٠٨٣٢ر١
ـ نسبة القيمة المضافة من الصناعة الى القيمة المضافة من الاقتصاد القومى .	١٩ر٩٪	٢١ر٤٪	٢١ر٢٪	١٧ر٥٪	١٣ر٦٪	١٧٪

المصدر : الأرقام عن الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ حتى عام ٨١/١٩٨٢ من البيانات المنشورة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ اعداد متفرقة .

ـ الأرقام عن سنة ٨٦/١٩٨٧ من المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الثامن والعشرون ـ العدد الثالث عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، ص ٤٢١ .

الجدول رقم (٥)

نصيب الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية فى اجمالى القيمـــــــة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ٨٦ /٨٧

البيـــــــــــان	السنوات			
	٥٩/٦٠ـ٦٩/٧٠	٧٠/٧١ـ٨٠/٨١	٨١/١٩٨٢	٨٦/١٩٨٧
ـ الصناعات الاستهلاكية	٧٥٪	٦٧٪	٥٠٪	٤٦ر٨٪
ـ الصناعات الوسـيطة	٢٠	٢٦	٢٩ر٣	٣٦ر٢
ـ الصناعات الرأسماليـة	٥	٦	١٤ر٤	١٦ر٤
ـ صناعات أخـــرى	ـ	١	٦ر٣	٠ر٦

المصدر : البيانات من ٥٩/١٩٦٠ حتى ٧٠/٧١ ـ ٨٠/١٩٨١ من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ كتاب الانتاج الصناعى السنوى ، وكذلك من تقارير المتابعة لوزارة التخطيط .

ـ البيانات عن عام ٨١/١٩٨٢ و ٨٦/١٩٨٧ من المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الثامـــن والعشرون ـ العدد الثالث ـ عام ٨٧/١٩٨٨ ، ص ٤٣ .

الجدول رقم (٦)

قيمة الانتاج الصناعى ونسبته الى قيمة الانتاج القومى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٦/١٩٨٧

(بالمليون جنيه)

البيـــــــــان	السنوات					
	٥٩/١٩٦٠	٦٤/٦٥	٦٩/٧٠	١٩٧٥	٨١/٨٢	٨٦/١٩٨٧
ـ قيمة الانتاج الصناعى	١٠٨٦ر٧	١٦٢٣ر٦	٢٢٥٢ر٤	٣٤٠٤ر١	٩٤٩٤	١٣١٩٧ر٧
ـ قيمة الانتاج القومى	٢٥٤٧ر٩	٣٨٧٥ر٩	٥٣٠٦ر٦	١٠٢٧٦ر٦	٣٤٢٢٥ر٦	٤٨٨٨ر٠
ـ نسبة قيمة الانتاج الصناعى الى قيمة الانتاج القومى .	٤٢ر٧٪	٤١ر٩٪	٤٢ر٤٪	٣٣ر١٪	٢٧ر٧٪	٢٧٪

المصدر : الأرقام عن الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ حتى عام ٨١/١٩٨٢ من البيانات المنشورة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد متفرقة .

ـ الأرقام عن سنة ٨٦/١٩٨٧ من النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد الأربعون ـ العدد الثالث ـ عام ١٩٨٧ ، ص ١٧٢ .